الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

العدد
34
2019
يوليو

اقتصادنا الوطني ضمن الاقتصادات فائقة الأداء

شراكة القطاعين العام والخاص تعزز مسار التنمية

الاستراتيجية الوطنية للفضاء..طموح الإمارات بلا حدود

أبوظبي ..هيكل اقتصادي قوي وقطاعات حيوية واعدة

www.economy.ae

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشـرف العام:
حميد المهيـري

مـدير التحريـر:
عمـــاد العـــلي

سكرتير التحرير:
نجلاء أبو القاسم

مشرف القسم الانكليزي:
لبنى صلاح الدين

التنسيـق:
محمـد إبراهيم

التوزيـــع:
سعيد بطي المهيري
صـــلاح الـعـبري

التصويـــر:
محـمـد شافـي

التصميم والإخراج الفني:

DESIGN
SMART ELECTRONIC DESIGNS

مكاتب وزارة الإقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

للتواصل والإقتراحـــات
communication@economy.ae

اقتصـــاد الإمـــارات

مجـلة فصـــلية تصـــدر عـــن وزارة الاقتصاد

العدد
34
2019
يوليو

المحتويات

08
تفوق
اقتصادنا الوطني ضمن الاقتصادات فائقة الأداء

12
شراكة
شراكة القطاعين العام والخاص تعزز مسار التنمية

16
استراتيجيات
الاستراتيجية الوطنية للفضاء.. طموح الإمارات بلا حدود

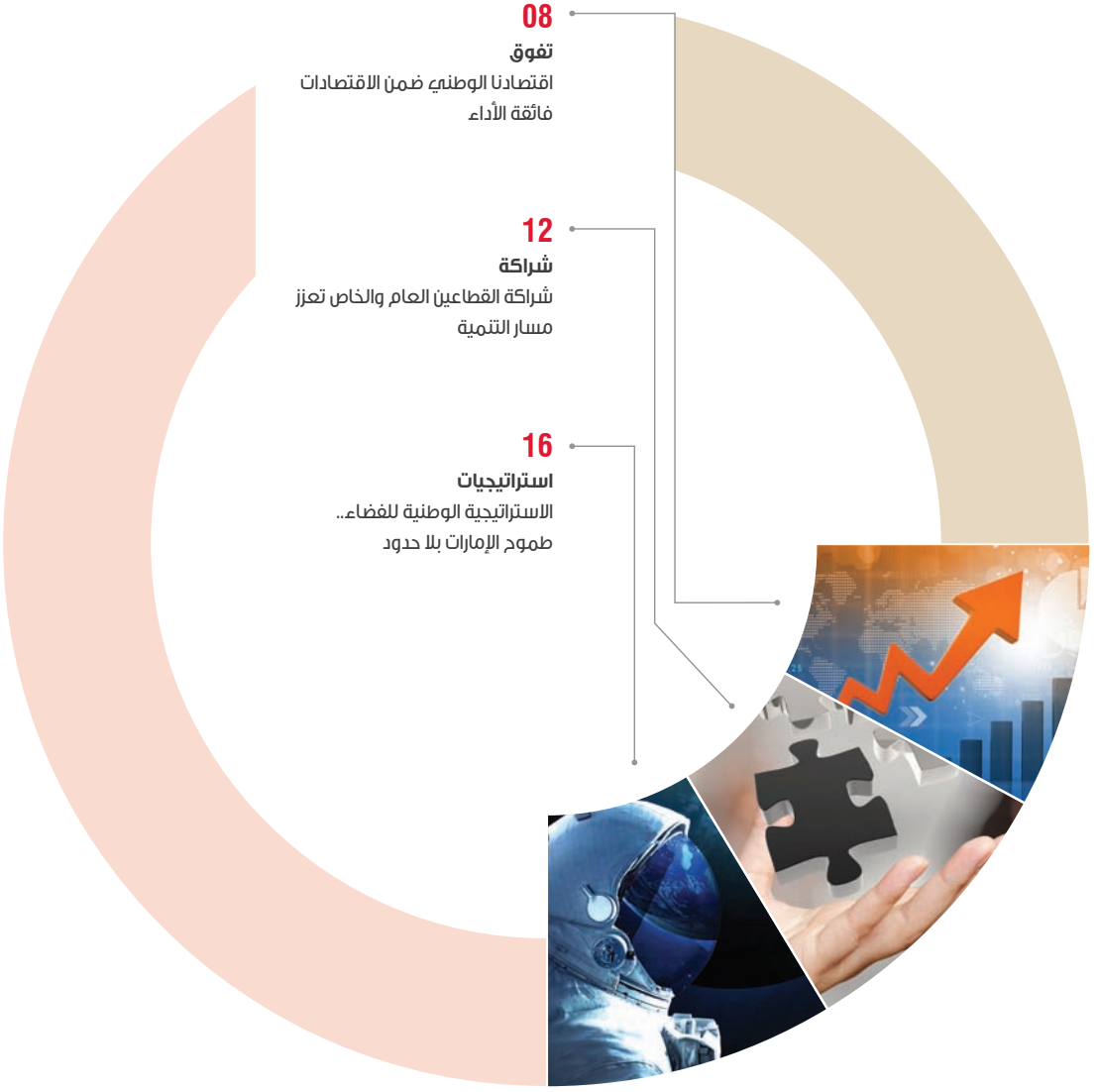

06 | **رسالة الوزير**
زمام المبادرة

18 | **تنوع اقتصادي**
أبوظبي ..هيكل اقتصادي قوي وقطاعات حيوية واعدة

22 | **الذكاء الاصطناعي**
الإمارات وجهة للذكاء الاصطناعي ومنصة اختبار للتكنولوجيا المتقدمة

25 | **مشاريع الأعمال**
المشاريع الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو

28 | **شباب الأعمال**

30 | **صاحبات الأعمال**

32 | **مهارات**
المهارات العالمية تجد ملاذها في الإمارات

34 | **تجارة**
مؤشرات واعدة لقطاع التجزئة في الإمارات

37 | **الاقتصاد في أرقام**

39 | **تكنولوجيا الغد**

41 | **مبادرات و مناسبات**

42 | **أنشطة و فعاليات**

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني
وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال
الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات
الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية
وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية
السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها
وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة
وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
وحماية حقوق المستهلك والملكـــية
الفكـــرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية
وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم
التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات
وطنية وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميـز
العـالـمـية واقتصـاديات المعرفة.

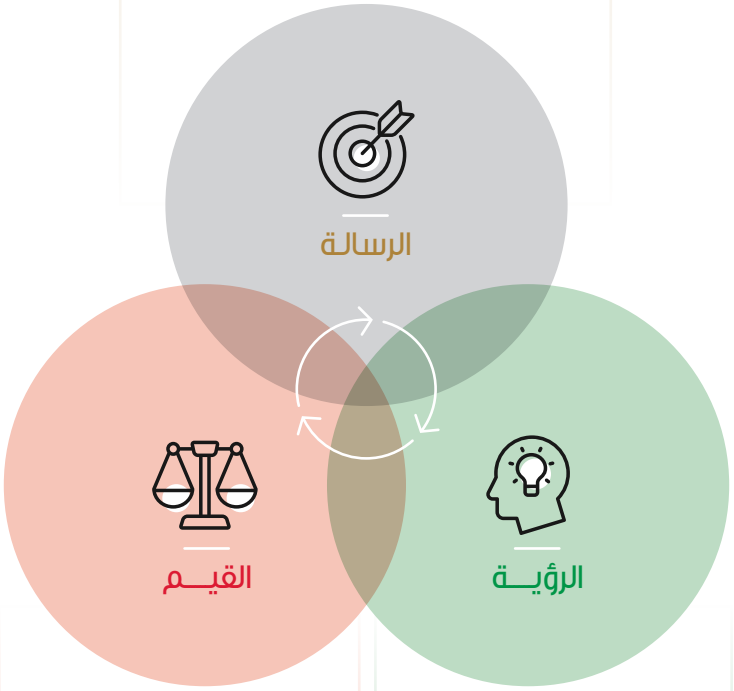

الابتكار، احترام الحقوق،
الاستدامة، التكامل، التنافسية،
التميـز وروح الفريق.

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع
مبني علـــى المعرفة والابتكار
وبقيادة كفاءات وطنية.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزيــر الاقتصــاد

زمام المبادرة

الريادة في الإمارات، بمختلف القطاعات والمجالات، باتت رحلة يومية لا تتوقف، وأصبحت أسلوب حياة وعمل، ينهض لترسيخه المجتمع بكامل أفراده ومؤسساته، لتكون الإمارات بهذا النهج أكثر الدول استعداداً للمستقبل، ولتتحول إلى حاضنة عالمية لصناعة الغد وأدواته، ومصدّرة للأفكار والتجارب الخلاقة لتحسين حياة البشر.

لقد انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً تنموياً شاملاً المكان والزمان، وذلك إيماناً من قيادتها الرشيدة بأن المستقبل يبدأ من اليوم وليس غداً، ومن هذا المنطلق أصبحت الإمارات في مقدمة دول صناعة المستقبل في العالم، فقد كان استشراف المستقبل ووضع السياسات والخطط المستقبلية نهجاً راسخاً في سياسة الدولة تبنته القيادة الحكيمة المؤسسة، وسارت على دربها القيادة الرشيدة التي تقود البلاد نحو مستقبل من السعادة والرفاهية والاستقرار والتنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

وكما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" : «المستقبل لا يأتي إلينا بل نحن من نستشرفه ونشكله ونمسك زمام المبادرة في ابتكار تقنياته وتوظيفها لتحقيق التنمية والتطور وبناء اقتصاد قائم على المعرفة. لا نقف في موقع المتفرج بل الفاعل والمؤثر في دوران عجلة المستقبل عبر المسرعات والابتكار وتوظيف العلوم والتكنولوجيا في المجالات وتبني نماذج للتغيير وبناء قدرات لأجيال شغوفة بالمعرفة واستشراف المستقبل».

و في إطار الاستعداد للمستقبل وصناعته اعتمد مجلس الوزراء في ابريل 2019 الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031، على طريق مضي الإمارات قدماً نحو تحقيق الرؤية الاستباقية والواضحة التي كرّست فيها القيادة الحكيمة ريادة وتنافسية الدولة في المجالات الحيوية، ومنحتها السبق في توفير كل ما من شأنه تحسين أسلوب حياة الناس وتحقيق سعادتهم.

الرؤية واضحة كما يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد: «نريد للذكاء الاصطناعي أن يكون حاضراً في أعمالنا وحياتنا وخدماتنا الحكومية»، وبهذه الرؤية يؤكد سموه أن «الإمارات اليوم أكثر استعداداً للمستقبل.. وأكثر تفاؤلاً بأجيالنا القادمة.. وبحياة أكثر ذكاء وسهولة».

وقبل"استراتيجية الذكاء الاصطناعي" كان هناك ، برنامج الإمارات للفضاء الذي تضمن إعداد رواد فضاء إماراتيين، وخطة لمئة عام تهدف إلى بناء أول مستوطنة بشرية على الكوكب الأحمر بحلول 2071، والوصول بمسبار الأمل الإماراتي إلى كوكب المريخ في عام 2021، تزامناً مع الذكرى الـ 50 لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

منظومات متكاملة تفتح بها الإمارات كل يوم الأبواب لمراحل جديدة من التميز والتطوير من خلال مشاريع وخطط واضحة، ومن خلال المثابرة والإصرار على أن تكون دولة سبّاقة في تحقيق تطلعات شعبها، وضمان مستقبل أفضل لأجيالها منذ الآن.

الإمارات ماضية اليوم في صناعة المستقبل، تستشرفه بطرق علمية، فتضع الاستراتيجيات والخطط للتأكد من مواكبة متطلبات العصر، وتوقع الفرص والتوجهات والتحديات والتداعيات المستقبلية، وتحليل آثارها، ووضع الحلول المبتكرة لها وتوفير البدائل لها، مما جعل الدولة رائدة في استشراف المستقبل، ونموذجاً يحتذى في هذا المجال، حتى صارت ممارساتها ومقارباتها تستخدم كنماذج للاستشراف في دول متقدمة سبقتنا في هذا المجال، وعندما نتحدث عن استشراف المستقبل فنحن نتحدث عن علم وأدوات وحسابات أتقنتها دولة الامارات باقتدار وامتياز.

من أقوى 20 اقتصاداً في العالم

اقتصادنا الوطني ضمن الاقتصادات فائقة الأداء

يعتبر اقتصادنا الوطني من أكثر الاقتصادات نموا ليس على المستوى الاقليمي فقط وانما العالمي أيضا، و يصنف وفقا للكثير التقارير الدولية ضمن الاقتصادات فائقة الأداء ،مؤكدة ان الإمارات شهدت ثورة في الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة، مدفوعة برغبة في الانتقال من اقتصاد النفط، إلى اقتصاد متنوع.

صنفت «ماكنزي أند كومباني» الأمريكية للاستشارات المهنية، اقتصاد الإمارات ضمن 20 اقتصاداً متقدماً حول العالم، وذلك استناداً إلى قدرتها على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، والحفاظ عليه لعدة سنوات متتالية، لافتة إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال الـ 40 سنة الأخيرة، بلغ 3.5%. وضمت قائمة «ماكنزي» للاقتصادات الـ 20 الأكثر تقدماً على مستوى العالم، الاقتصاد السعودي أيضاً، وأما باقي الاقتصادات على القائمة، فهي لدول: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

واختارت الشركة الأمريكية، الإمارات، أيضاً، ضمن الدول فائقة الأداء في مجال المنافسة بين الشركات العاملة في السوق المحلية على صدارة السوق، واقتناص حصة سوقية أكبر. ومن أبرز الدول التي جاءت مع الإمارات، ضمن هذه القائمة: الصين، الهند، إندونيسيا، تايلاند، ألمانيا، فنلندا وفرنسا.

كما اختارت أيضاً اقتصاد الدولة ضمن الاقتصادات فائقة الأداء في تعدد قطاعات المنافسة بين كبريات الشركات داخل الأسواق المحلية.

> مؤشرات واعدة للتنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات في الإمارات

مؤشرات واعدة

و تؤكد تقارير مختلفة ان إدخال ضريبة القيمة المُضافة بنسبة 5% في 2018، والاستثمار الهائل في البنية التحتية، وقطاعات التعليم والرعاية الصحية والطاقة المتجددة عزز التنوع المتزايد في الإمارات، وقد مكن هذا بدوره الدولة من اختبار التقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز.

و بحسب تقرير حديث نشرته شركة «trade finance global» تمكنت الإمارات من استخدام فائضها المالي الوفير لاستيعاب

الجزء الأكبر من صدمة تراجع النفط، والطريق إلى التنوع لم ينتهِ بعد، فالنفط لا يزال أكبر مولد للدخل حتى الآن، وفي إطار الجهود المبذولة للحد من هذا الاعتماد أكثر من ذلك، فإنها تواصل جهودها لإعادة تعريف نفسها كمدينة مستقبل من خلال بناء بيئة أعمال حيوية ومستدامة وآمنة.

وتعد الميزانية الاتحادية لعام 2019 شريان التمويل، مع تسارع نمو الإنفاق المخطط إلى 17.3% في 2019 من 5.5% في 2018.

وقال التقرير: حيث إن أكثر من 70% من دخل الحكومة الاتحادية مستمد من الصناعات غير النفطية، ومع تعدد المبادرات الحكومية القائمة التي تهدف إلى رفع هذا المعدل، فإن مؤشرات التنوع الاقتصادي تبدو واعدة، وعلى الرغم من أن الاستثمارات التي تقودها الحكومة وزيادة المشاريع الهيدروكربونية في أبوظبي التي يتوقع أن تعزز القطاع النفطي.

موقع استراتيجي

من خلال موقعها المثالي في رحلة مدتها ثماني ساعات لأكثر من ثلثي سكان العالم، تهدف الإمارات إلى الاستفادة من موقعها الاستراتيجي لتصبح «عاصمة الاقتصاد الإسلامي» وبوابة تجارية حيوية إلى إفريقيا وآسيا وأوروبا. وتأمل استراتيجية دبي «طريق الحرير» تحفيز هذا الطموح، وتعزيز قدرات الامارات ودبي في التجارة واللوجستيات من خلال تنظيم التعاون بين الإمارات كافة والمناطق الحرة ومسؤولي النقل.

ولممارسة هذا التنويع المبرمج، تم طرح مبادرات ترعاها الدولة مثل «رؤية الإمارات 2021» و«الاستراتيجية الوطنية للابتكار»، وتبنى هذه الاستراتيجيات على الرغبة في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، مع تحقيق «رؤية 2021» التميز في هذه المجالات الستة ذات الأولوية الوطنية المتمثلة في رعاية صحية عالمية المستوى ونظام تعليم من الدرجة الأولى وبيئة وبنية تحتية مستدامة.

إدخال ضريبة القيمة المُضافة بنسبة 5% في 2018، والاستثمار الهائل في البنية التحتية عزز التنوع المتزايد في الإمارات.

و كركيزة أساسية تساهم في تنويع الاقتصاد الإماراتي، أنفقت حكومة دبي مبالغ كبيرة على البنية التحتية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استضافة دبي معرض إكسبو 2020. ومن أجل تلبية الاحتياجات الضخمة وسعياً لجذب الاستثمار في مختلف القطاعات، ارتفعت ميزانية البنية التحتية لعام 2018 في دبي بنسبة 46.5%، في حين تم تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وقد أتاح هذا إنشاء مبانٍ جديدة على نطاق واسع مثل مجمع خور دبي السكني وخط مترو دبي، وهناك أيضاً حدائق ترفيهية قيد الإنشاء، حيث تهدف دولة الإمارات إلى ترسيخ نفسها كوجهة سياحية رائدة، مدعومة بالمركز الثاني في قائمة الوجهات السياحية الأكثر أماناً في 2018 للسفر.

مركز للابتكار

تعد دولة الإمارات مركزاً للابتكار التكنولوجي والشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، ويبدو أنها في خضم مسار واعد. قد لا يزال وضع الأسس المادية للمستقبل غير مكتمل، ولكن مزيجاً من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية التي تقودها الحكومة، والميزانيات المالية القياسية، وجذب فرص الاستثمار الأجنبي وبيئتها التجارية المضيافة على نحو متزايد، تشير إلى أن الإمارات تبذل كل ما في وسعها لتنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط.

مؤشرات إيجابية

توقّع تقرير صادر عن البنك الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات نمواً العام الجاري بنسبة 2.6%، ليرتفع إلى 3% في عام 2020، وإلى3.2% بحلول عام 2021، مدعوماً بخطط الإنفاق الرأسمالي على مشاريع البنية التحتية، خاصة مع استضافة معرض «إكسبو 2020 دبي».

وتوقّع البنك الدولي في تقريره حول أحدث المستجدات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان «الإصلاحات والحسابات المالية الخارجية»، نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الإمارات بنسبة 1.1% خلال العام الجاري، ليرتفع إلى 1.6% العام المقبل، وإلى 1.9% في عام 2021، مرجحاً.

كذلك ارتفاع رصيد المعاملات الجارية ليشكل 7.8% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام

تعد دولة الإمارات مركزاً للابتكار التكنولوجي والشركات صغيرة ومتوسطة الحجم

الجاري، مقارنة بنحو 7.2% عام 2018، وكذلك ارتفاع رصيد المالية العامة إلى 0.6% وإلى 1% في عام 2020 و1.3% في عام 2021.

وتوقع البنك الدولي في تقريره أن يصل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 2.1% في 2019، بارتفاع بنسبة 0.1% عن 2018. وأرجع البنك الدولي الانتعاش المتوقع في معدلات النمو في دول التعاون لأسباب عدة منها، وبصورة غير مباشرة، السياسات التي قللت من اعتماد دول المجلس على عائدات النفط، حيث اعتمدت دول المجلس خططاً للإنفاق الرأسمالي يمكن تحمل تكاليفها.

مشيراً إلى أن الإصلاحات السابقة في المالية العامة قد بدأت تؤتي ثمارها في شكل توفّر حيز في المالية العامة، الأمر الذي سيدعم المصروفات الرأسمالية، التي ستعزز بدورها النمو في الأجل القصير.

تدفقات رأسمالية

من ناحية أخرى، أشار البنك الدولي إلى أنه يتوقع أن يجذب إدراج 5 من دول المنطقة على مؤشر «جي بي مورجان» لسندات الأسواق الناشئة، تدفقات رأسمالية من المستثمرين في السندات الدولية.

لافتاً إلى أن الأشهر التسعة من 2019 ستشهد دخول جهات إصدار السندات السيادية وشبه السيادية من الإمارات والسعودية والبحرين والكويت تدريجياً إلى المؤشر العالمي المتنوع والمؤشر العالمي في مؤشر سندات الأسواق الناشئة «جي بي مورجان»، متوقعاً أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في الطلب على السندات السيادية لدول التعاون.

توقعات متفائلة

و توقّع تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وشمالي إفريقيا الذي ، أن يحقق اقتصاد الإمارات نمواً إجمالياً بنسبة 2.8% في 2019، و3.3% في 2020، وأن يحقق الاقتصاد غير النفطي نمواً بـ2.7% العام الجاري، و4% في 2020.

وقال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أن هناك محركين رئيسين لاقتصاد الإمارتين في 2020 هما «إكسبو 2020»، والذي سيؤدي إلى زيادة الطلب في دبي وإنفاذ حزمة المحفزات المالية لحكومة أبوظبي بقيمة 50 مليار درهم والتي ستدعم نمو الإمارة العام المقبل.

وأضاف أن كلاً من الاقتصاد العالمي والإقليمي يعبر مرحلة حساسة وذلك بسبب استمرار تقلبات أسعار النفط، وتباطؤ الاقتصاد العالمي واستمرار تصاعد التوترات التجارية والتوترات الجيوسياسية.

ورجح أن يبلغ النمو الاقتصادي لدول المنطقة المصدرة للنفط 0.4% في 2019، بانخفاض طفيف عن 0.68% في 2018، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التباطؤ الحاد في إيران – التي من المتوقع تراجع اقتصادها بنسبة 6% هذا العام - عقب تجديد العقوبات، متوقعاً أن يبلغ معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي 2.1%، وهي نفس النسبة المسجلة تقريباً في 2018.

أسعار النفط

وتوقّع أزعور استقرار معدلات سعر برميل النفط عند مستويات 65 دولاراً للبرميل، مشيراً إلى صعوبة التنبؤ بأسعار النفط بسبب تقلباته الحادة.وأضاف: بعد انخفاض أسعار النفط في 2014 و2015 بصورة كبيرة من معدلات 100 إلى 50 دولاراً للبرميل، بدأت دول المنطقة أخذ إجراءات للتكيف مع الواقع الجديد، وتمكنت دول الخليج من تحقيق نمو تدريجي منذ 2017، قد يكون أبطأ من المتوقع ولكن له ميزتين الأولى أن معدل النمو غير النفطي كان أعلى من النفطي والثاني هو أن الوسائل المالية التقليدية التي كانت تستخدم في السابق لتحفيز الاقتصاد لم تعد مؤثرة. ولذلك من الضروري لتحقيق النمو أن تركّز الدول المصدرة للنفط في المنطقة على وسائل جديدة ومنها أولاً تحسين الوصول إلى التمويل وخصوصاً أن دول المنطقة تتمتع بنظام مصرفي جيد ذي سيولة ورسملة قوية، وثانياً، إزالة معوقات عبور التجارة والبضائع والخدمات والأفراد بين الدول ما سيمكن من خلق وظائف جديدة وتحقيق نمو إضافي يتراوح في بعض الدول من 1.5 إلى 4.5% حسب دراساتنا، وتلك هي المجالات التي نركز على تقديم الاستشارة للدول بخصوصها في هذه الآونة.

وأضاف إن دول المنطقة تمكنت خلال السنوات العشر الماضية من تطوير سلسلة من الإجراءات لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أن تأثير تلك الإجراءات كان أقل نسبياً من المتوقع، موضحاً أنه وفقاً لتحليلاتنا، فمن الضروري الانتقال من سياسة تعتمد على الوسائل إلى سياسة شاملة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة قابلة لدمج حلولها على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى سبيل المثال، فإن مستوى تمويل الشركات والوحدات الحكومية في المنطقة يصل إلى معدل 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى بكثير من نظيره في الأسواق الناشئة الأخرى الذي يصل إلى معدل 16%، وعليه نوصي بضرورة التفكير بما بعد التحفيز المالي على المدى القصير إلى التركيز على معالجة بعض الأمور الهيكلية والتي من شأنها تحقيق نمو مستدام وإيجاد وظائف جديدة.

شراكة القطاعين العام والخاص تعزز مسار التنمية

يكتسب دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية متنامية في تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير مختلف جوانب المجتمع في دولة الإمارات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والأداء الحكومي.

وتدرك الإمارات أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية، نظراً للخبرات الإدارية والفنية والتقنية التي يتمتع بها القطاع الخاص، مما يرفع مستوى الإنتاجية ويرتقي بمستوى الخدمات، كما يعمل على نقل المعارف والخبرات التي يتميز بها القطاع الخاص إلى القطاع العام، الأمر الذي يخدم بدوره الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وتندرج الشراكة بين القطاعين العام والخاص و تعزيزها من ضمن الأولويات التي حرصت عليها القيادة الرشيدة ، لما لها من أثر إيجابي على تنفيذ وإدارة المشاريع الحكومية، وخاصة في مجالات البنية التحتية، حيث تتيح هذه الشراكة للقطاع العام تحقيق مكاسب أكبر لناحية كفاءة المشاريع والخدمات القائمة عليها، وبالتالي تحقيق أفضل عائد من الاستثمار الحكومي، في حين تساهم في دعم القطاع الخاص وترشيد الانفاق الحكومي في مشاريع وأعمال تعزز من الدورة الاقتصادية وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة بما يعكس رؤية الحكومة الرشيدة 2021.

يأتي النشاط الاستثماري المتزايد في جميع أنحاء دولة الامارات عموما وإمارة دبي خاصة خلال الفترة التي تسبق معرض إكسبو 2020 ليوفر إمكانات هائلة لعقد مزيد

من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من شأنها تعزيز القيمة في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ومجتمعها.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، عرّفت الحكومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها علاقة تعاقدية بين هيئة حكومية أو أكثر وبين شركة أو أكثر من شركات القطاع الخاص، يتم فيها تحديد مسؤوليات كل طرف من خلال أدوارهما الفردية في الشراكة. وفي أواخر 2015، أقرت حكومة دبي قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقدم بذلك إطاراً قانونياً للكيانات العامة والخاصة التي تنوي الدخول في اتفاقيات شراكة فيما بينها.

ان تبوء دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة متقدمة على صعيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أتاح لها تنفيذ أفضل الممارسات في مواجهة هذه التحديات - على المستويين الإقليمي والعالمي. وفي ظل تبني الحكومة الإماراتية نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أعلى المستويات، بات على القطاع الخاص اغتنام هذه الفرص المثالية واستكشاف المجالات المتاحة لعقد هذه الشراكات.

آفاق المستقبل

و يعد مفهوم الشراكة بين القطاعين أساسياً لاستدامة اقتصاد الإمارات ودبي في إطار خططها الاستراتيجية الطموحة، وفي ظل بيئة اقتصادية عالمية شديدة التغير.

إن مستقبل مشاريع الشراكة في الامارات واعد لأسباب عدة، يأتي في مقدمتها وجود رؤية ثاقبة لدى الحكومة على إبرام شراكات حقيقية مع القطاع الخاص سواء أكان محليا أم أجنبيا. كما تتمتع الإماراتة بوجود بنية تحتية عصرية، إضافة إلى انتشار مؤسسات تمويلية وطنية وأجنبية. كما تحتضن الدولة مقار لكبرى الشركات العالمية العاملة في مختلف المجالات، وهذا يعد عاملاً حيوياً نظراً لما تتطلبه مشاريع الشراكة عادة من خبرات عالمية قد لا تتوافر محلياً.

و يؤكد الخبراء ضرورة أن تصاحب برامج الشراكة المزمع تنفيذها في دولة الإمارات وسائر دول المجلس القيام بحملات توعوية واسعة النطاق وورش عمل تسهم بها كل الفعاليات في المجتمع من وسائل الإعلام وغرف التجارة والمنتديات والجمعيات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب إضافة إلى الشركات الاستثمارية الأجنبية من أجل تأصيل مفهوم الشراكة في صفوف المجتمع وقطاعاته، وإبراز المكاسب التي يمكن أن تتحقق من هذه الشراكة.

و يؤكد خبراء أهمية العمل على تقوية الشركات الخاصة لا سيما الوطنية منها من خلال إرساء تقاليد جديدة في مجتمع الأعمال تقوم على الحوكمة والشفافية والمحاسبية وتكافؤ الفرص من أجل تقوية قدرتها التنافسية وتعزيز ثقة المجتمع بها. كذلك ثمة حاجة لتحويل الشركات العائلية (الكبيرة) إلى

بناء الشراكات المثمرة بين القطاعين العام والخاص في الإمارات عزز التنمية المستدامة

تندرج الشراكة بين القطاعين العام والخاص و تعزيزها من ضمن الأولويات التي حرصت عليها القيادة الرشيدة

شركات مساهمة عامة ما من شأنه توسيع قاعدة الملكية من جهة وتعميق حركة أسواق المال المحلية من جهة أخرى.

مزايا وفوائد

ثمة مزايا وفوائد عدة لمشاريع الشراكة قد شجعت العديد من حكومات دول العالم على تبنيها والتخلي تدريجياً عن عقود التعهيد التقليدية، تأتي في مقدمتها ما يمكن أن تسهم به -الشراكة- في تنفيذ مشاريع مبتكرة ومتميزة بوصفها ترتكز على خبرة وإمكانات القطاع الخاص سواء أكانت تقنية أو مالية أو إدارية والتي قد يفتقرها القطاع العام. وتهدف الشراكة -في المقام الأول- إلى تحسين جودة الخدمات العامة بطرائق أكثر رشدا وكفاءة من التعهيد التقليدي، وتلبية الحاجات المتزايدة على هذه الخدمات نتيجة للنمو السكاني الكبير وخاصة في المدن الكبيرة، إضافة إلى العمل على ترميم البنية التحتية القائمة وتطويرها وتحسينها بصورة مستمرة.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال الأبعاد الاقتصادية الكلية لتطوير وتوسيع البنية التحتية، حيث ثمة علاقة «موجبة» بين الإنفاق على البنية التحتية ومعدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن الإنفاق المذكور من شأنه ان يخلق فرص عمل مما سيقلل معدلات البطالة، كما أن توليد الدخول سيشكل طلباً فعالاً مما يؤدي بالتبعية إلى تنشيط الحركة الاقتصادية. ويرتبط بذلك أيضاً بتوفير المال العام وإعادة توجيهه إلى المجالات الأخرى وخاصة في بعض أنماط الشراكة والتي -كما أشرنا آنفاً- تستدعي قيام الشريك الخاص بتوفير التمويل اللازم للمشروع مقابل السماح له بالحصول على مصادر مختلفة للإيرادات.

وتكتسب الشراكة أهمية خاصة بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية لعشرات الدول النامية وذلك نظراً لدورها في تسريع وتائر التنمية ومواكبة العولمة والمتغيرات المحلية والدولية من خلال تطوير وتقوية البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع، وتهيئة البيئة المادية لإقامة المراكز الحضرية ومؤسسات الأعمال والمصانع. حيث ثبت أنه لا يمكن بناء اقتصاد حديث ومرن من دون توافر بنية تحتية متينة. كذلك للشراكة آثار إيجابية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي دورها في نقل التكنولوجيا الحديثة، والإدارة الحديثة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل معدلات الفقر، وتوسيع الملكية الخاصة، والتوجه نحو اقتصادات السوق، وتقوية أسواق المال المحلية، إضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية والحوكمة في الدوائر العامة والشركات الخاصة، وجميع هذه العوامل تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية.

للشراكة أثر إيجابي على تنفيذ وإدارة المشاريع الحكومية، وخاصة في مجالات البنية التحتية

شراكة فاعلة

وتبرز دولة الإمارات في مقدمة دول المنطقة اهتماماً بموضوع الشراكة، حيث يلاحظ بروز اهتمام واضح في هذا المجال لدى العديد من الجهات الحكومية.

و في فبراير الماضي أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي القانون رقم «1» لسنة 2019 بإنشاء مكتب أبوظبي للاستثمار والقانون رقم «2» لسنة 2019 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أصدر قانوناً بشأن إنشاء هيئة المساهمات المجتمعية «معاً».

وبموجب أحكام القانون تنشأ هيئة تسمى «مكتب أبوظبي للاستثمار» ويكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتتمتع بالأهلية القانونية الكاملة للتصرف وتتبع دائرة التنمية الاقتصادية.

ويختص المكتب بإعداد الخطط والبرامج الاستثمارية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وضمان ديمومة المناخ الاستثماري وتطوير وتنمية منظومة الاستثمار المحلي والترويج للإمارة كوجهة جاذبة للاستثمارات المحلية. وتتضمن اختصاصات المكتب اقتراح أساليب استثمار مبتكرة بهدف دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمتابعة والإشراف على تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وبموجب القانون يقوم المكتب بمتابعة وتقييم المؤشرات ذات العلاقة بالاستثمار المحلي والأجنبي في الإمارة ورفع التوصيات المناسبة للدائرة بالتنسيق مع الجهات المعنية واستثمار أمواله من خلال تأسيس الشركات لأغراض مشاريع الشراكة وتمثيل الإمارة في كافة الفعاليات المحلية والدولية المتعلقة بالاستثمار بالتنسيق مع الجهات المعنية بالإضافة إلى اقتراح المزايا والحوافز والإعفاءات المناسبة للأنشطة الاستثمارية بهدف جذب الاستثمار.

كما أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي القانون رقم «2» لسنة 2019 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع التنموية وزيادة الاستثمار في مجالاتها المختلفة بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارة وتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية.

أهداف

ويستهدف القانون الاستفادة من الطاقات والخبرات المالية والإدارية والتنظيمية والفنية

والتكنولوجية المتوافرة لدى القطاع الخاص بما يمكن أفراد المجتمع من الحصول على أفضل الخدمات وبأقل التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات العامة مع ضمان إدارة فاعلة لتطوير تلك الخدمات، بالإضافة إلى نقل المعرفة والخبرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتوفير قدرة تنافسية أعلى للمشاريع في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

مشاريع الشراكة في دبي

من المعروف أن اقتصاد دبي لا يعتمد على النفط بل يقام على أساس التنويع الاقتصادي من خلال تطوير وتنمية العديد من القطاعات لاسيما الخدمية منها، كالنقل واللوجستية والسياحة والتجارة والمشاريع المالية، والتي تستأثر بمجموعها بحوالي 90% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة. ونظراً لنمو دبي حضرياً وسكانياً، ومع تنامي موقعها كنقطة تقاطع لشبكات الأعمال، فقد أولت الحكومة اهتماماً ملحوظاً لتطوير البنية التحتية بمختلف أصنافها ومجالاتها، كما قامت بتوظيف آخر المبتكرات التقنية والمعلوماتية.

وأخذت دبي توجهاً واضحاً في مجال الشراكة لاسيما في إطار خطتها الاستراتيجية 2021 وفيض المبادرات التي أطلقتها الحكومة خلال الأعوام القليلة الماضية، مثل «الابتكار»، و«الاقتصاد الإسلامي»، و«المدينة الذكية»، و«الحكومة الذكية»، و«مسرعات دبي للمستقبل» وغيرها، حيث تنطوي كل منها على دور كبير للقطاع الخاص بالمشاركة وتوظيف خبراته وطاقاته وإمكاناته لدعم عملية التنمية.

وتعد كل من هيئة الطرق والمواصلات، وبلدية دبي في مقدمة الجهات الحكومية التي تبنت نهج الشراكة وشرعت بتنفيذ العديد من المشاريع الناجحة.

تتيح الشراكة للقطاع العام تحقيق مكاسب أكبر لناحية كفاءة المشاريع والخدمات القائمة عليها، وبالتالي تحقيق أفضل عائد من الاستثمار الحكومي

الاستراتيجية الوطنية للفضاء..طموح الإمارات بلا حدود

تهدف الاستراتيجية الوطنية للفضاء إلى دعم تحقيق رؤية الإمارات في مجال صناعة الفضاء بمختلف علومه وتقنياته وتطبيقاته وخدماته.

وجاءت الاستراتيجية الجديدة لتصيغ وتكمل الخطوات والمشروعات الفضائية المختلفة التي أطلقتها الإمارات خلال السنوات الماضية، والتي تستشرف المستقبل العلمي للدولة، ومن ضمنها مشروع «مسبار الأمل» لاستكشاف المريخ، والأقمار الصناعية «خليفة سات» و«دبي سات 1 و2»، ومشروع مدينة المريخ العلمية، وبرنامج الإمارات لرواد الفضاء الذي اختار رائدي فضاء إماراتيين مؤخراً، فضلاً عن وجود مشروع لقانون بشأن الفضاء.

وتعد الاستراتيجية إحدى ركائز وممكنات الإطار التنظيمي الوطني لقطاع الفضاء في الدولة، والذي يتألف من العناصر الأربعة: السياسة الوطنية للفضاء، وقانون تنظيم القطاع الفضائي، واللوائح التنظيمية، والاستراتيجية الوطنية للفضاء، فيما تعد الاستراتيجية مرجعاً وطنياً للمبادرات ذات الأولوية للجهات المعنية والمؤسسات العاملة بالقطاع الفضائي. وتعنى الاستراتيجية بصناعة وأنشطة الفضاء لدولة الإمارات حتى عام 2030، وصولاً لمستهدفات «رؤية الإمارات 2021»، و«مئوية الإمارات 2071»، ويشمل ذلك الأنشطة الفضائية الحكومية، والأنشطة التجارية، والأنشطة العلمية التي تقوم بتنفيذها الجهات العاملة في القطاع العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث والتطوير، كما تعنى أيضاً بالأنشطة الفضائية الدولية أو لدول أخرى، والتي تشارك وتسهم فيها الجهات العاملة في الدولة.

ويدعم تطبيق الاستراتيجية بنية تحتية متكاملة وإطار تنظيمي للقطاع الفضائي للدولة، خاصةً مع وجود 4 مراكز متخصصة في البحث والتطوير الفضائي، وهي مركز محمد بن راشد للفضاء بدبي، والمركز الوطني لأبحاث وتقنيات الفضاء بالعين، ومركز الياه سات في معهد مصدر بأبوظبي، ومركز الشارقة لعلوم الفضاء والفلك.

وكان مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، قد اعتمد الاستراتيجية الوطنية للفضاء 2030، خلال اجتماع المجلس في مارس الماضي في قصر الرئاسة بأبوظبي.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أن دولة الإمارات استطاعت خلال فترة وجيزة وبفضل رؤيتها أن تؤسس قاعدة اقتصادية وبنية تحتية متطورة، وكفاءات إماراتية شابة، وغيرها من القدرات والممكنات التي هيأتها لتكون من الأوائل في المنطقة ضمن السباق العالمي لاكتشاف الفضاء، واليوم تأتي الاستراتيجية الوطنية للفضاء لاستكمال هذه الجهود، ووضعها في إطار عملي لتحقيق الغايات.

وقال سموه: «بالأمس، قاد المواطن الإماراتي إطلاق أول قمر صناعي، وهو بالغد القريب سيتولى إدارة أكبر المحطات العالمية في العلوم والفضاء من أرض الإمارات، فقطاع الفضاء هو مستقبل المواطن الإماراتي، ينطلق من أرض زايد لصناعة مستقبل العالم».

وأضاف، «مستمرون بالاستثمار في المشاريع والأنشطة الفضائية، والتي تعود بالنفع على الوطن والمواطن، والهدف ترسيخ قواعد صناعة الفضاء لأجيال المستقبل ووضع الدولة في مصاف الدول المتقدمة في تلك الصناعة».

قطعت الإمارات خطوات كبيرة نحو المستقبل باعتماد الاستراتيجية الوطنية للفضاء

وتابع سموه: «سنعمل على تأهيل كوادر وطنية مؤهلة في هذا القطاع ودعمه بالمراكز البحثية والوظائف التخصصية وبيئة علمية وتشريعية محفزة وجاذبة لخدمة الإنسانية فطموح دولتنا لا يقف عند حدود الأرض.. والفضاء يتسع لأفكارنا ومشروعاتنا المستقبلية».

وأكد سموه أهمية رفع مستوى الوعي بأهمية قطاع الفضاء لدى الأجيال الناشئة، ونقل علومه ومعارفه وتقنياته المتطورة إلى الدولة، بالإضافة إلى تعزيز دور مراكز البحوث والتطوير الوطنية المتقدمة، والتعاون الدولي وتبادل المعلومات، بما ينسجم وأهداف الاستراتيجية.

وأشار إلى أن دولة الإمارات تملك اليوم أحدث مراكز البحث التي تعتمد على التقنيات والتطبيقات المتطورة، حيث قال سموه: «نفخر اليوم بوجود 4 مراكز متخصصة في البحث والتطوير الفضائي بدولتنا، جميعها تمتلك قدرات التصنيع، يمثل المواطنون فيها أكثر من النصف، وأكثر من نصف المواطنين من النساء».

تعد الاستراتيجية مرجعاً وطنياً للمبادرات ذات الأولوية للجهات المعنية والمؤسسات العاملة بالقطاع الفضائي

أهداف وبرامج

تتضمن الاستراتيجية الوطنية للفضاء ضمن هيكلها 6 أهداف رئيسة، و21 برنامجاً، و79 مبادرة، تترجم سياسة الدولة إلى مجالات تركيز ومجموعة من المبادرات والبرامج ذات الأولوية التي تسعى لتحقيق الغايات والطموحات الوطنية في صناعة الفضاء، يستفيد منها أكثر من 85 جهة في الدولة.

وترتكز الاستراتيجية على 3 مجالات رئيسة، هي علوم وبحوث استكشاف الفضاء، والتصنيع والتجميع والتكامل والاختبار، والخدمات الفضائية، وتختص وكالة الإمارات للفضاء بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، كما عملت على تأسيس وتعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء، من خلال التعاون مع أكثر من 25 وكالة ومركزاً فضائياً لدول أخرى صديقة لديها برامج فضائية رائدة وطموحة، والعمل على خطة طموحة لإطلاق 5 أقمار صناعية جديدة حتى عام 2021.

931 ملياراً الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بنمو 14.4%

أبوظبي ..هيكل اقتصادي قوي وقطاعات حيوية واعدة

أبوظبي تتوسع في قطاعات القيمة المضافة

تتمتع إمارة أبوظبي بهيكل اقتصادي قوي مرتكز عل قطاعات حيوية متنوعة ،حيث اثمرت سياسة التنويع الاقتصادي عن تقليص مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بشكل كبير لصالح تزايد حصة القطاعات غير النفطية من صناعة و سياحة وخدمات مالية وغيرها من القطاعات الواعدة.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي للعام 2018 بالأسعار الجارية 931 مليار درهم مقارنة مع 814 مليار درهم في عام 2017 وذلك بمعدل نمو بلغ 14.4%. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع الناتج المحلي النفطي للإمارة بالأسعار الجارية بنسبة 35.7% وذلك بقيمة 376 مليار درهم خلال العام الماضي مشكلاً ما نسبته 40.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب تقديرات مركز الإحصاء أبوظبي لعام 2018.

وأوضح مركز الإحصاء أبوظبي أن الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفع من 537 مليار درهم في عام 2017 إلى 555 مليار درهم في عام 2018 بمعدل نمو 3.5% وبنسبة مساهمة 59.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018.

> **آفاق النمو بالنسبة لاقتصاد إمارة أبوظبي إيجابية للسنوات المقبلة**

وتشير التقديرات إلى أن الأنشطة غير النفطية تشهد نمواً موجباً ملحوظاً خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ عام 2013، حيث أظهرت الأنشطة الاقتصادية تغيّرات عديدة خلال الأعوام الماضية ولعب بعضها دوراً مهماً في التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فكان نشاط الصناعات التحويلية من أبرز الأنشطة التي شهدت ارتفاعاً في معدّل النمو الذي بلغ 13.8% في عام 2018.

كما ارتفعت أنشطة الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري بنسبة 6.4% وارتفع نشاط النقل والتخزين إلى 4.0% في 2018 مقارنة بمعدل انخفاض 6.4% في عام 2017.

وارتفعت أجور العاملين «تعويضات العاملين في الأنشطة الاقتصادية بإمارة أبوظبي» وذلك بنسبة 3.7% لتصل إلى 251 مليار درهم في عام 2018 مقارنة ب 241 مليار درهم في عام 2017، كما ارتفع الإنتاج في إمارة أبوظبي ليصل إلى 1,420 مليار درهم في عام 2018 بنمو 11.4%، مقارنة بـ 1,275 مليار درهم في عام 2017.

وتشير التقديرات بأن قيمة تكوين رأس المال الثابت ارتفع بمعدل نمو 6.8% حيث بلغت قيمته 157 مليار درهم في عام 2018، كما ارتفعت قيمة تكوين رأس المال الثابت للأنشطة غير النفطية من 114 مليار درهم في عام 2017 إلى 121 مليار درهم في عام 2018.

وقال عبدالله أحمد السويدي مدير عام مركز الإحصاء – أبوظبي بالإنابة، إن آفاق النمو بالنسبة لاقتصاد إمارة أبوظبي من واقع نتائج تقديرات المركز تبدو إيجابية للسنوات المقبلة، بفضل الحكمة والرشاد التي وظفت بها حكومة أبوظبي معظم إيراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي، التي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقياً وكفاءة وتقدماً ساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي.

وظفت حكومة أبوظبي معظم إيراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي

تطور ملحوظ

وأكد راشد عبد الكريم البلوشي وكيل دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي بالإنابة أن تقديرات مركز الإحصاء أبوظبي تعكس تطوراً ملحوظاً في أداء اقتصاد إمارة أبوظبي خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، حيث نما اقتصاد الإمارة بمعدل نمو حقيقي بلغ 1.9%، مدعوماً بالنمو الملحوظ في أنشطة الصناعات الاستخراجية التي سجلت نمواً بالأسعار الثابتة بمقدار 3.4% عام 2018.

وأضاف أن ذلك يأتي في الوقت الذي أعلنت فيه حكومة إمارة أبوظبي الرشيدة خلال العام الماضي عن العديد من المبادرات الاقتصادية والتنموية والبرامج المرتبطة بها بهدف تحفيز الاقتصاد وتعزيز بيئة الأعمال ودعم مسيرة التنمية بإمارة أبوظبي.

وقال وكيل الدائرة أن تنفيذ المبادرات الاقتصادية والتنموية المعلنة في ظل مستويات الثقة والتفاؤل السائدة بين أوساط المستهلكين بإمارة أبوظبي يسهم في إضفاء المزيد من الجاذبية على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالإمارة وتحريك الطلب الداخلي على منتجات قطاع الأعمال من السلع والخدمات، بما يعزز من مستويات الثقة والتفاؤل لدى جميع أطراف العملية الاقتصادية وضمان استمرار تفاعلها الإيجابي مع بقية المكنات الاقتصادية.

وأوضح أن مجمل الأنشطة غير النفطية خلال عام 2018 حققت نمواً إيجابياً، مكنها من الحفاظ على مساهمتها بالنسبة الأكبر من مجمل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بواقع نسبة تمثيل بلغت 51% مقارنة

بـ49% لصالح الأنشطة النفطية خلال العام نفسه.

قطاعات القيمة المضافة

و يرصد تقرير شركة الأبحاث والاستشارات العالمية مجموعة أكسفورد للأعمال حول «أبوظبي 2019»، أهم الإجراءات التي اتخذتها أبوظبي خلال العام 2018، وقال إنه في ظل أسعار نفط أقل من 100 دولار للبرميل منذ بداية العقد، عمدت أبوظبي إلى التنويع الاقتصادي وترشيد الإنفاق الحكومي. وتبنت أبوظبي سياسة مراجعة الإنفاق العام والإدارة المالية وتخفيض الدعم على الطاقة والمياه والدمج بين الكيانات التجارية التابعة للحكومة.

وثبت أن سياسة الحكومة من اجل رفع العائدات السيادية كانت ناجحة وفعالة. وكان المتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى 2.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 2017، ليصل إلى 1.5% عام 2018، قبل أن يتحقق التوازن في العام الجاري 2019.

وتتفق السياسة الحالية الرامية إلى رفع الكفاءة المالية مع الخطط طويلة الأجل التي أعلنتها أبوظبي منذ عام 2008. وأعلنت أبوظبي رؤية 2030 التي تهدف إلى تحقيق الرخاء عن طريق تقليل اعتماد الإمارة على النفط والغاز من خلال تطوير اقتصاد قائم على المعرفة مستدام يعززه نشاط القطاع الخاص.

وتستهدف تلك السياسة رفع الاستثمارات في القطاع غير النفطي ومزيداً من الاستثمارات في الدول الأجنبية عن طريق صناديق الاستثمار السيادية. وتستهدف أبوظبي مجالات مثل الأبحاث والتطوير والتصنيع متقدم التقنية والمجالات ذات القيمة المضافة المرتفعة الأخرى التي لا تحتاج إلى عمالة كثيفة للاستثمار فيها.

ومنحت وكالتا ستاندرد أند بورز وموديز العالميتان لأبوظبي تصنيفا مرتفعا (Aa2) ونظرة مستقبلية مستقرة. واعتمد هذا التصنيف المرتفع على أن التزامات الحكومة الاتحادية المالية سوف تكون محل دعم كامل من أبوظبي.

حزمة التحفيز

وقال رئيس تحرير مجموعة أكسفورد للأعمال OBG أوليفر كورنوك إن الاعتماد المنخفض على الهيدروكربونات، إلى جانب قرار الاستثمار في المناطق الناشئة من الاقتصاد، قد مكن أبوظبي من التغلب على عاصفة انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

وتحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي بشكل صحي، والذي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 2.7% في عام 2018 و3.4% في عام 2019.

بروز أبوظبي كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي.

وأشار: «بناءً على هذه الخلفية، ينظر تحليلنا في الخطوات التي تتخذها أبوظبي لتعزيز الإنفاق الحكومي وتعزيز السياسة المالية وإعادة الميزانية إلى حد الفائض».

وأضافت جانا تريك المدير التنفيذي للمجموعة في الشرق الأوسط: «توفر أبوظبي للمستثمرين بالفعل بيئة جذابة للقيام بالأعمال»، وأضافت موضحة: «بفضل إطارها التنظيمي القوي الذي يدعمه الآن عدد متزايد من عروض الخدمات المالية، تتمتع

بنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقمياً وكفاءة

الإمارة بوضع جيد لتأمين تدفقات جديدة لمحفظة استثماراتها الواسعة النطاق».

الإمارات وجهة للذكاء الاصطناعي ومنصة اختبار للتكنولوجيا المتقدمة

تؤمن دولة الإمارات من خلال استشرافها للمستقبل أن الذكاء الاصطناعي يمثل ركيزة أساسية ستعتمد عليها القطاعات الخدمية والبنى التحتية المستقبلية كونه سيصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية في العقد القادم، وذلك في ظل سعي القطاعات الاقتصادية نحو التحول بهدف تحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد المعرفة. وتوقعت دراسة متخصصة لشركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» أن يُحدث الذكاء الاصطناعي أثراً اقتصادياً كبيراً يتمثل في المساهمة بنحو 96 مليار دولار(352.32 مليار درهم) في الناتج المحلي الإجمالي لدولة لإمارات بحلول العام 2030.

و تعزيزا لدور الذكاء الاصطناعي في مجمل القطاعات ومناحي الحياة في الامارات اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» في ابريل الماضي استراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031.

تضم استراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي ملامح وأهدافا استراتيجية لجعل دولة الإمارات رائدة عالميا في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول 2031 والسعي لتطوير منظومة متكاملة توظف الذكاء الاصطناعي في المجالات الحيوية للدولة.

> **تضم استراتيجية الامارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 ثمانية أهداف استراتيجية تتوافق مع التوجهات الحكومية ومئوية الإمارات 2071**

تضم الاستراتيجية الوطنية ثمانية أهداف استراتيجية وعددا من المبادرات والتوجهات الهادفة لتوظيف الذكاء الاصطناعي وإسهامه في تطوير مجالات حيوية مثل التعليم والاقتصاد وتطوير الحكومة وسعادة المجتمع

فيما يشرف على تنفيذ الاستراتيجية مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية بالتعاون مع الشركاء والجهات المحلية والإتحادية في دولة الإمارات.

وتضم الاستراتيجية ثمانية أهداف استراتيجية وهي ترسيخ مكانة الدولة كوجهة للذكاء الاصطناعي و زيادة تنافسيتها في القطاعات ذات الأولوية عبر تطوير الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تطوير منظومة خصبة للذكاء الاصطناعي، واعتماده في مجال خدمات المتعاملين وتحسين مستوى المعيشة وأداء الحكومة.

ويضم الأهداف كذلك استقطاب وتدريب المواهب على الوظائف المستقبلية التي سيمكنها الذكاء الاصطناعي واستقطاب القدرات البحثية الرائدة عالميا للعمل في القطاعات المستهدفة، وتوفير البيانات والبنية التحتية الأساسية الداعمة لتصبح بمثابة منصة اختبار للذكاء الاصطناعي، إلى جانب ضمان الحوكمة الفعالة والتنظيم الأمثل.

وترتكز الاستراتيجية ضمن توجهاتها على الاستفادة في المرحلة القادمة من الأصول المادية والرقمية في إطار اعتماد واختبار الذكاء الاصطناعي، إلى جانب عدد من القطاعات ذات الأولوية في المرحلة الحالية والمتمثلة في الموارد والطاقة، والخدمات اللوجستية والنقل، السياحة والضيافة، والرعاية الصحية، والأمن الإلكتروني، والتي يتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق

مكاسب وتغييرات جذرية بها.

كما تضم الاستراتيجية خطة لبناء علامة تجارية راسخة لدولة الإمارات في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال أنشطة الذكاء الاصطناعي والتي ستؤدي لجعل دولة الإمارات منصة اختبار لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتقديم خدمات معززة بتكنولوجيا متطورة، إلى جانب برامج للتدريب والتأهيل وتبني المواهب والأبحاث وتطوير البيانات والحوكمة.

يشرف على متابعة تنفيذ الاستراتيجية مجلس الامارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية

و أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» أن دولة الإمارات تمضي قدما لتحقيق رؤيتها وتطلعات شعبها من خلال مشاريع وخطط واضحة نحو مئوية الإمارات 2071.

وقال سموه : « بدأنا رحلة التحول الحكومي قبل 18 سنة بخدمات إلكترونية.. واليوم ننطلق لمرحلة جديدة تعتمد فيه قطاعاتنا وبنيتنا المستقبلية على الذكاء الاصطناعي».

و أضاف سموه : «أطلقنا استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي.. أحد مشاريعنا للمئوية 2071.. نريد للذكاء الاصطناعي أن يكون حاضرا في أعمالنا وحياتنا وخدماتنا الحكومية».

و أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن دولة الإمارات تعتبر من الدول الأكثر استعدادا للمتغيرات التكنولوجية وتسعى لتوفير بنية تحتية مستقبلية لتحسين أسلوب الحياة ولسعادة الناس.. وقال سموه : « الإمارات اليوم أكثر استعدادا للمستقبل.. وأكثر تفاؤلا بأجيالنا القادمة.. وبحياة أكثر ذكاء وسهولة».

واعتمد مجلس الوزراء.. استراتيجية الامارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 لجعل دولة الإمارات رائدة عالميا في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2031.

ترتكز في المرحلة الحالية على مجالات ذات أولوية منها الموارد والطاقة، الخدمات اللوجستية والنقل، السياحة والضيافة، الرعاية الصحية، والأمن الإلكتروني

أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي

و في سياق متصل أكد عمر بن سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، أن حكومة دولة الإمارات تتبنى تشكيل منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي تقوم على تطوير هذا القطاع وتعزيزه بأطر الحوكمة والأخلاقيات، إدراكاً لأهميته ودوره الحيوي في تطوير قطاعات مستقبلية جديدة تعود بالخير على المجتمعات.

وقال إن حكومة دولة الإمارات، تركز على تعزيز الابتكار في تطبيقات التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتعزيز ريادتها العالمية عبر تهيئة البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المتقدمة والاستفادة من مخرجاتها في عمليات التطوير الشاملة بما يجسد توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

وقال عمر بن سلطان العلماء يمكن للتقنيات المستقبلية مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي تحسين الخدمات الحكومية والحدّ من الازدحام المروري والتنبؤ باحتياجات الطاقة، ما من شأنه إحداث التحوّل المنشود في الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

وتعمل الاستراتيجيات الحكومية في مجالات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين على دمج الأنظمة الذكية والرقمية في جميع أنحاء دولة الإمارات. وتتوقع حكومة دولة الإمارات نتيجة لذلك توفير الوقت والجهد والموارد،

علاوة على تحسين الأداء الحكومي وخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتسريع عجلات النمو الاقتصادي.

تهدف الاستراتيجية إلى توفير فرص اقتصادية وتعليمية واجتماعية جديدة

و قد وقع عمر بن سلطان العلماء، مذكرة تفاهم مع شركة مايكروسوفت الخليج، لتعزيز التعاون المشترك في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي وأطر حوكمته في دولة الإمارات، من خلال صياغة مجموعة من المفاهيم والاستراتيجيات والأفكار المستقبلية ودراسة آليات إنجازها وتنفيذها.

وتغطي مذكرة التفاهم، أربعة مجالات رئيسية تتمثل في تحديد وتطوير الحلول التكنولوجية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي في كافة الجهات الحكومية في دولة الإمارات، وتأسيس إطار متكامل وعالمي للحوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والمساهمة في تحقيق مخرجات استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي.

ستعمل شركة مايكروسوفت بموجب المذكرة على تطوير برامجها وأطر الذكاء الاصطناعي الحالية لدعم جهود دولة الإمارات في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتشمل مجالات التعاون برامج تدريب القدرات الوطنية في الذكاء الاصطناعي وشهادات الاعتماد في مجال البرمجيات والحوسبة السحابية، وتنظيم ورعاية المسابقات والفعاليات المتخصصة بالتكنولوجيا الناشئة للجهات الحكومية والخاصة.

الذكاء الاصطناعي يضيف 352.3 مليار إلى ناتج الإمارات بحلول 2030

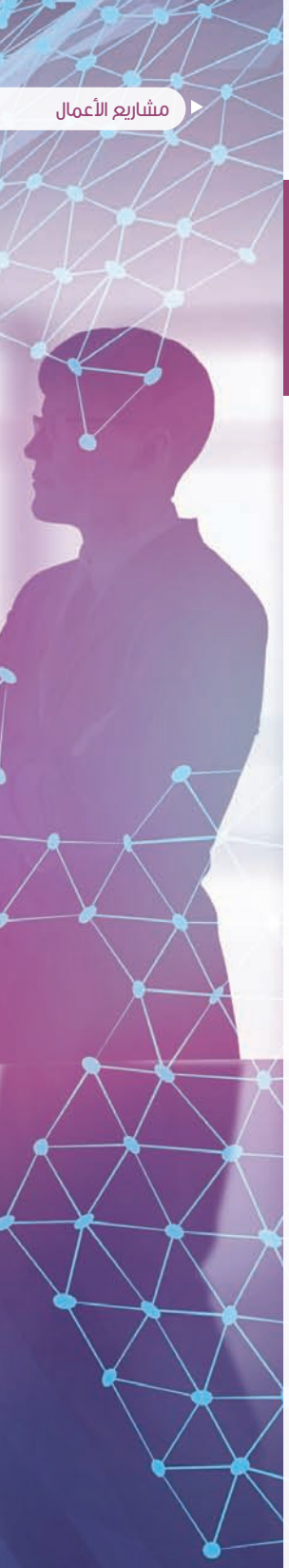

المشاريع الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو

تعاظم دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ونمت أعداد الشركات حيث قاربت 350 ألف شركة تسهم بنحو 62% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، توظف نحو 85% من القوى العاملة في الدولة، وذلك وفقاً لآخر إحصاءات وزارة الاقتصاد.ويعمل البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد، حالياً بالتعاون مع المصرف المركزي و12 جهة حكومية واتحاد المصارف على إطلاق مبادرات تمويلية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

> توظف المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 85% من القوى العاملة في الدولة

تستهدف المبادرات التي تم اطلاقها والاخرى التي سيتم إطلاقها إيجاد حلول جذرية لمشكلات التمويل، ومن بين أبرز هذه المبادرات تخفيض نسبة العائد الذي يتقاضاه البنك التجاري من صاحب المشروع، إضافة إلى تقليل الضمانات التي يطلبها البنك، وكذلك تخصيص مبالغ محددة لرواد الأعمال، وذلك وفقاً لما كشف عنه الدكتور أديب العفيفي المدير العام للبرنامج، الذي أكد أن البرنامج نجح في التوصل لاتفاقيات مع عدد من الجهات الاتحادية والمحلية، لمنح دعم وحصص من المشتريات، وإعطاء الأفضلية في المناقصات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المواطنين، مشيراً إلى أنه يجري حالياً تفعيل الاتفاقيات مع عدة جهات أبرزها إكسبو دبي 2020، حيث يتم بحث إسناد مشاريع معينة لرواد الأعمال المواطنين مثل مشاريع مطاعم أو مشاريع لوجستية أو خدمية، كما يجري حالياً التنسيق مع مصانع كبرى لإنشاء شركات صغيرة بهدف توفير قطع غيار لمنتجاتها، وحصلنا على دعم كبير منها.

صندوق استثماري

وتعمل جمعية رواد الأعمال الإماراتية على تأسيس صندوق استثماري يدعمه كبار رجال الأعمال لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يطرح خبراء اقتصاديون مبادرات بصكوك وصناديق لدعم هذا القطاع المهم. وعلى الرغم من استحداث الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية للنظم والتشريعات الاقتصادية اللازمة لتعزيز مكانته، بهدف استقطاب المزيد من المستثمرين المحليين والعالميين، فإن ضعف التمويل يشكل عقبة تحول دون انطلاقه بالقوة اللازمة.

وفي حين أن الإمارات من أوائل دول المنطقة التي تنبهت مبكراً لقطاع الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن القطاع يواجه شحاً في تمويلات البنوك التجارية، ما يتسبب في توقف وتعثر بعض المشاريع.

نمو كبير

وفقاً لقاعدة بيانات وزارة الاقتصاد فقد شهد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة نمواً خلال العامين الماضيين بنسبة تراوحت بين 5% و7%، كما حققت نسبة نجاح خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأولى تجاوزت 60%، مقارنة بمعدل عالمي أقل من 50%. وتستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على 97.8% من إجمالي التراخيص الجديدة سنوياً.

وتشير البيانات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، حيث إن 62% من الناتج المحلي

غير النفطي في الدولة يأتي عبر ها، ويمثل قطاعا التجارة والخدمات 89% من قطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أكد الدكتور أديب العفيفي أن انعدام وضعف التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية يشكل العقبة الكبرى التي تواجه أصحاب هذه المشاريع، مشيراً إلى أن نسبة التمويل الحالية متدنية جداً بجميع المعايير، ولا تزيد عن 4% وهي قليلة جداً، بنسبة فائدة مرتفعة جداً لا تقل عن 13%، حيث ترى غالبية البنوك أن هذه المشاريع ذات مخاطر عالية ولا توجد ضمانات كافية لها، ولذلك فإن البنوك التجارية تتجه لتمويل مشاريع أخرى، خاصة المشاريع الحكومية ذات المردود العالي لها.

وقال إن نسبة ضئيلة من أصحاب المشاريع يحصلون على تمويلات من البنوك، موضحاً أنهم اشتكوا للبرنامج من كثرة الضمانات التي طلبتها البنوك، ومن أبرزها ضمان الراتب إذا كان يعمل وضمان أية ممتلكات يملكها، والبنك يؤكد لرائد الأعمال أنه سيسيل هذه الضمانات في حالة تعثر المشروع.

> تسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 62% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

دور أكبر

وأضاف العفيفي: «نعمل حالياً لإعطاء دور أكبر للجهات الحكومية وشبه الحكومية لتسهيل حصول رواد الأعمال على التمويلات اللازمة، كما نعمل على تطبيق أنظمة جديدة ستعطي للمشاريع دوراً أكبر في الاقتصاد، وهناك دور كبير يقوم به حالياً مصرف الإمارات للتنمية في دعم المشاريع، ويأمل البرنامج بدور تمويلي أكبر للمصرف وتقديم تمويلات أكبر وبأسعار مرابحة أقل».

ونوه إلى أن البرنامج يعمل حالياً على ربط إلكتروني مع المفوضية الأوربية لرواد الأعمال التي تضم أكثر من خمسة آلاف رائد أعمال لإفادة رواد الأعمال المواطنين، إضافة إلى إبرام شراكات واتفاقيات معها بما يؤدى إلى سهولة تصدير واستيراد بضائع رواد الأعمال المواطنين والأوربيين، لافتاً إلى أن البرنامج يحصل حالياً على حوافز في ستة قطاعات وأنشطة اقتصادية وخدمية ذات قيمة مضافة عالية، وهي قطاعات الطاقة البديلة، والصناعة، والفضاء، والإعلام، والسياحة، والصحة.

تحديات غير مالية

و تشير الإحصاءات إلى أن 50% من رواد الأعمال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة موظفون يعملون في القطاع الخاص، و رصد البرنامج الوطني بعض التحديات أبرزها أن عدم تفرغ رواد الأعمال لمشاريعهم، وعدم معرفة أجواء المنافسة القوية في السوق، كما أن بعضهم يعد مشروعاً غير مكتمل.

و ينصح الدكتور العفيفي أصحاب المشاريع بمراجعة تقارير أدائهم المالية، خاصة تدفق الدفعات المالية وأوجه صرفها، وإقرار مبادئ الحوكمة لشركاتهم والتدقيق المالي على كل الحسابات وعدم خلط حساب المشاريع مع حسابات رواد الأعمال الشخصية وتحديد الأرباح الصافية بدقة، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من المشاريع الجديدة متشابهة، وبعضها بلا دراسات جدوى، كما أن بعض رواد الأعمال لا يضعون في اعتبارهم التحديات التي يواجهونها أثناء عمل المشروع، وبعضهم لا يتصف بالمرونة الكافية، ومنهم من يفتقد الوعي الكافي بالمشروع.

ولفت إلى أن البرنامج نظم 42 دورة متخصصة في الدولة استعرضنا فيها كيفية الإعداد والتخطيط للمشاريع ومهارات التفاوض والإدارة لرواد الأعمال، وكيفية التسويق الناجح للمشاريع ومنتجاتها.

و يلفت خبراء ماليون إلى أن السيولة المالية متوفرة بشكل كبير في جميع البنوك، كما أن آليات التمويل متوفرة ولكن في ظل التحديات التي تواجهها غالبية الشركات في المنطقة فإن البنوك تتخوف من إقراض الشركات الصغيرة ورواد أعمالها، بل هناك بعض البنوك لا تفتح حسابات لهذه الشركات أصلاً، والسبب في ذلك أن البنوك تستهدف تقليل المخاطر والخسائر التي يمكن أن تواجهها وتفضل إقراض الشركات الكبرى خاصة الحكومية.

و تنظر معظم البنوك إلى طلبات تمويل هذه المشاريع بدقة متناهية وتدرس بدقة خبرات أصحاب هذه الشركات، وطالما لا يوجد لدى أصحابها خبرات كافية يكون الرفض هو الرد، خاصة أن بعض رواد الأعمال يلجأون لهذه المشاريع لتحسين دخولهم المادية، كما أن نسبة لا بأس منهم غير متفرغة لمشروعها.

وأكد الدكتور على العامري الخبير المالي والاقتصادي، أنه لا توجد أية مشكلة لدى البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مطلقاً، وكل الإحصاءات المحلية والدولية تؤكد استمرار وتيرة الإقراض في

الإمارات بشكل إيجابي للغاية رغم أجواء التباطؤ الاقتصادي في العالم كله، ويجب التأكيد على أن البنوك تجارية هدفها الأول تعظيم أرباحها مثل أي بنوك تجارية أخرى في العالم، والبنوك لا تمول إلا بضمانات كافية لتضمن أموالها، وهذا ليس عيباً.

> يعمل البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على إيجاد حلول جذرية لمشكلات التمويل التي تواجه رواد الأعمال

إقبال ملحوظ

توقّع البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن يزيد عدد أعضاء البرنامج من 1700 رائد أعمال، إلى 3 آلاف عضو بنهاية العام الجاري.

ويندرج البرنامج تحت مظلة وزارة الاقتصاد، ويشرف عليه مجلس متخصص تابع للوزارة يهدف إلى تمكين روّاد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووضع الأطر العامة والخطوط العريضة التي ترمي إلى توفير الخبرات اللازمة والدعم الفني والإداري والتدريبي في مختلف المجالات، بهدف تعزيز وتطوير المشروعات، إضافة إلى إعداد تقييم دوري لها والتنسيق مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص لتسويق منتجات المشاريع داخل الدولة وخارجها، والتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير مزايا وحوافز لهذه المشاريع.

مزايا كثيرة

يوفر البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأعضائه 6 مزايا رئيسية، تشمل دعم الأعمال ومجموعة من التسهيلات والحوافز، وتوفير الخبرات والدعم الفني والإداري والتدريبي، كما يخصص البرنامج مساحة مناسبة لأصحاب المشاريع لعرض المنتجات الوطنية في المعارض الخارجية، إضافة إلى توفير الدعم المالي الذي يتيح للأعمال النمو، وتذليل العقبات، ويقدم البرنامج لأعضائه ميزة التنسيق مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، لتسويق منتجات مشاريع والمنشآت داخل الدولة وخارجها، كما وفّر البرنامج قاعدة بيانات خاصة للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية، ما يتيح الفرصة لتطوير الأعمال، وكذلك توفير الدورات التدريبية وورش العمل اللازمة لتطوير وتمكين رواد الأعمال بالتعاون مع الجهات المختصة.

تسهيلات ائتمانية

يحظى أعضاء البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالعديد من التسهيلات الائتمانية والحوافز والترويج والتسويق، على ألا يتعارض ذلك مع أي التزامات مالية أو قانونية، كما يلزم البرنامج الجهات الاتحادية بالتعاقد مع المشاريع والمنشآت في الدولة بنسبة لا تقل عن 10% من إجمالي العقود، إضافة إلى التزام الشركات المملوكة من الحكومة الاتحادية بنسبة لا تقل عن 25% من رأس مالها بالتعاقد مع أعضاء البرنامج الوطني بنسبة لا تقل عن 5% من إجمالي عطاءاتها، كما يتميز البرنامج بتبسيط الإجراءات وتخفيض الرسوم لأعضائه، إضافة إلى إمكانية إعفاء المشاريع المتوسطة والصغيرة من الضريبة الجمركية.

الضمانات

يقوم برنامج الضمانات الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقه مصرف الإمارات للتنمية مؤخراً، بضمان تمويل القروض للشركات الناشئة لغاية 85% مليوني درهم ونسبة ضمان تصل لغاية 85% من قيمة القرض، وضمان تمويل لغاية 5 ملايين درهم للشركات القائمة، حيث يضمن المصرف 70% من قيمة القرض، ويتم إصدار الضمانات المصرفية الجزئية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل مواطني الإمارات بنسبة لا تقل عن 51%.

> إعطاء الأفضلية في المناقصات الاتحادية والمحلية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المواطنين

شباب الأعمال

برنامج جديد لدعم الشركات الناشئة في الإمارات

نظمت «ستارت إيه دي»، منصة الابتكار وريادة الأعمال في جامعة نيويورك أبوظبي والمدعومة من شركة «تمكين»، برنامجها السنوي المخصص لدعم الشركات الناشئة «بيوند ذا بيتش» بحضور معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة، وجون تيت، الرئيس التنفيذي لشركة «تمكين».

وتتاح فرصة المشاركة في برنامج «بيوند ذا بيتش» أمام الشباب المقيمين في دولة الإمارات ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عاماً، حيث يقدم لهم التدريب والتوجيه لتعزيز قدراتهم في مجال ريادة الأعمال، ما يتيح لهم بناء نموذج عمل فعّال وقابل للتطور والنمو.

وانطلقت الدورة الاولى من البرنامج منذ بداية شهر فبراير الماضي وبالتزامن مع شهر الابتكار في الإمارات، حيث استمرت على مدار ستة أسابيع وشارك فيها 12 فريقاً طلابياً عملوا على تطوير حلول مبتكرة تركز على أربعة محاور رئيسة، وهي حماية المناخ والبيئة، والأغذية والزراعة المستدامة، والمدن الخضراء، والاقتصاد الدائري.

وتكونت الفرق من رواد أعمال شباب بمن في ذلك طلاب الجامعات والباحثون والمرشحون لنيل شهادة الدكتوراه، والذين أتيحت لهم فرصة العمل مع نخبة من أبرز المدربين والموجهين، مثل «مزارع مدار» التي تعتمد على تقنيات تكنولوجية في مجال الزراعة، وشركة «بيئة» الرائدة في مجال إدارة البيئة والنفايات وإعادة التدوير في دولة الإمارات.

وحصل فريق جامعة بيتس بلاني دبي على جائزة أفضل نموذج أعمال عن مشروعهم «أجرونت»، الشركة الناشئة بمجال التكنولوجيا الزراعية..فيما فاز فريق جامعة نيويورك أبوظبي ومعهد مصدر للتكنولوجيا بجائزة أفضل عرض عن مشروعه «آيربورن»، الذي يتمحور حول مساعدة الأشخاص من أصحاب الهمم على الاعتماد على أنفسهم والاستقلالية في حياتهم اليومية.

أتمتة العمليات بالمنشآت متناهية الصغر تسرع نمو أعمالها

أكد «منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول ضريبة القيمة المضافة» الذي استضافته عجمان اهمية أتمتة العمليات بالمنشآت متناهية الصغر لتسريع نمو اعمالها.

و شهد المنتدى الذي نظمته شركة «تالي سوليوشينز» فعالياته في عجمان، مشاركة واسعة من المدراء وصناع القرار في قطاع المحاسبة والامتثال الضريبي لبحث تعزيز تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات عموماً وإمارة عجمان على وجه الخصوص ودعم القطاع، الذي يستحوذ على نحو 40% من إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وركز الحدث على عرض حلول فعالة لزيادة كفاءة العمل وسط تطور الأعمال في المنطقة ولا سيما في قطاع الشركات المتناهية الصغر التي بات من الضروري عليها أن تتحول نحو الأتمتة المحاسبية لتعزيز امتثالها لضريبة القيمة المضافة.

وخلال المنتدى، شدد ساكب علي شاه، مستشار ضريبة القيمة المضافة والشريك الإداري لشركة «دايناميك لوجيك» على أهمية تبني الوسائل الفعّالة لتتبع نمو الشركات من خلال تسخير قوة حلول المحاسبة الآلية بالكامل وعنصر الأعمال الأساسية. كما تناول الاهتمامات التنظيمية الرئيسية بالإضافة إلى حلول فعالة من حيث التكلفة لتحقيق أداء مالي وعمليات تجارية قوية.

وشهد الحدث تبادلاً هادفاً للمشاركين للخبرات والأفكار مع بعضهم البعض.كما اكتسب الحاضرون وجهات نظر جديدة حول تحقيق معدل ربحي أعلى وتقديم تجربة محسنة للعملاء من خلال مراقبة الأداء، والإدارة المالية، والامتثال الفعال وفي الوقت المناسب.

وناقش المنتدى خلال فعالياته أهمية تحكم الشركات في أعمالها النقدية وإداراتها وموضوعات جمة مثل إتقان إدارة المخزون وإدارة مركز الربح والتكلفة ومراقبة التكاليف وتحليل التكلفة وتقارير الأعمال وإدارة الامتثال وأهمية الاكتشاف والتصحيح.

7000 مستفيد من مبادرات المشاريع الناشئة لغرفة دبي

بلغ إجمالي المستفيدين من مبادرات غرفة تجارة وصناعة دبي لدعم المشاريع الناشئة 7000 رائد أعمال من مختلف الجنسيات، وترسخ هذه الجهود مكانة دبي كحاضنة عالمية مثالية للمشاريع الناشئة المبتكرة وتحفيز تحولها إلى شركات مليارية.

وأكد حمد بوعميم، مدير عام غرفة دبي في تصريحات أن الغرفة أن 31% من المواطنين المشاركين في برامج دعم ريادة الأعمال التي نظمتها الغرفة خلال العام الماضي قد أطلقوا مشاريع تجارية، لافتاً إلى أن قاعدة مبادرة «دبي للمشاريع الناشئة» أكثر من 2400 رائد أعمال، حيث تسجل القاعدة نمواً شهرياً في عدد الأعضاء يبلغ نسبته 25% مما يعكس الإقبال المتزايد على الانضمام إلى منصة الغرفة المتنوعة والاستفادة من مزاياها.

و تركز الغرفة على دعم الإماراتيين من أصحاب المشاريع الناشئة وخصوصاً فيما يتعلق بتسريع افتتاح هذه المشاريع، وضمان استدامة نموهم خلال أول ثلاث سنوات، وقد دعمت الغرفة تعزيز مهارات الإماراتيين في عرض منتجاتهم وخدماتهم، وعملت على تسهيل حصولهم على التمويل، الأمر الذي يساعدهم في الوصول إلى شريحة أوسع من الجمهور والعملاء، لافتاً في هذا المجال إلى أن نسبة الإماراتيات من إجمالي رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة الذي تقدموا لمختلف برامج الغرفة بلغ 70% من إجمالي المواطنين.

نجحت الغرفة خلال الفترة الماضية باستقطاب مشاريع ناشئة دولية من دول متنوعة شملت أذربيجان والبرتغال ولبنان ورومانيا لإطلاق مشاريعها في دبي وذلك بعد مشاركتها في برامج الغرفة المتنوعة خلال العام 2018. وقد تنوعت مجالات هذه المشاريع الناشئة لتشمل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي والتقنية المالية. وتضم قاعدة دبي للمشاريع الناشئة أكثر من 2400 رائد أعمال، حيث تسجل القاعدة نمواً شهرياً في عدد الأعضاء يبلغ نسبته 25% مما يعكس الإقبال المتزايد على الانضمام إلى منصة الغرفة المتنوعة والاستفادة من مزاياها.

تنمية المشاريع دعمت 4227 رائد أعمال مواطن في 2018

كشف عبد الباسط الجناحي، المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات اقتصادية دبي، أن المؤسسة دعمت 4227 من رواد الأعمال الإماراتيين خلال العام الماضي بزيادة 32% عن عام 2017.

ولفت الجناحي أن المؤسسة قدمت حزمة من الحوافز والتسهيلات بقيمة 101 مليون بنمو 63% مقارنة بـ 61.8 مليون درهم في 2017، كما أسهمت في تقديم خدمات التدريب والبرامج التطويرية لنحو 5767 من رواد الأعمال بنمو 163% مقابل العام 2017، وقامت 1.175 شركة وطنية بتأسيس أعمالها بإمارة دبي عبر الدعم المقدم من المؤسسة.

وتعكس النتائج الدور الرئيس والفعّال للمؤسسة في ترجمة توجهات القيادة الرشيدة في دعم مسيرة الشباب نحو ريادة الأعمال، وتحفيز الريادة والتنافسية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتحسين قدراتها الإنتاجية ودفعها لتحقيق المزيد من النمو الداعم لاقتصاد دبي والاقتصاد الكلي لدولة الإمارات.

وأشار الجناحي إلى أن المؤسسة انتهجت استراتيجية متكاملة منذ نشأتها في العام 2002 ترجمةً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، المتمثلة في أن المواطن جزء من التنمية الاقتصادية، ورافد حقيقي للدولة، ومن هذا المنطلق تسعى المؤسسة لدعم ريادة الأعمال وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى دبي، الذي يعد العمود الفقري لاقتصاد الإمارة.

وأشار الجناحي إلى أن صندوق محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذراع التمويلية للمؤسسة قد أسهم في تقديم الدعم المالي لـ 18 مشروعاً في عام 2018 بإجمالي 14 مليون درهم بزيادة بلغت 147% عن العام 2017، مؤكداً أن المشاريع المدعومة تتسم بعنصر الموهبة والنوعية في طرح الخدمة، لتتنافس مع قريناتها من الشركات العالمية في السوق المحلي.

صاحبات الأعمال

الإمارات رائدة التنوع بين الجنسين في العمل

دأبت الإمارات على الدفع قدماً من أجل التنوع بين الجنسين في ميادين العمل، وحققت تقدماً كبيراً في هذا المجال على مدى السنوات الـ 20 الماضية، وفقاً لتقرير حديث نشرته شركة الاستشارات العالمية «PWC».

وقالت الشركة في تقرير بعنوان: «المرأة في مؤشر العمل: رؤى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، إن مشاركة المرأة في القوى العاملة في حد ذاتها تمثل تغيراً في الاتجاهات، ففي الإمارات، زادت مشاركة المرأة بشكل كبير، حيث بلغت 40.6% في عام 2018 صعوداً من 29.2% خلال 1990. وتشكل النساء الآن 66% من العاملين في القطاع العام، تشغل 30% منهن أدواراً قيادية.

وقد انعكس هذا التقدم الكبير في التقرير، حيث أبدى 67% من النساء و37% من الرجال في الإمارات بشدة تأييدهم لهذه النتيجة بقولهم: «تحظى الإناث بقدر مساو من المعاملة من قبل صاحب العمل عندما يتعلق الأمر بالترقية من الداخل».

وأظهر الاستطلاع أن 66% من المجيبين يرون ضرورة تدخل الحكومات في شركات القطاع الخاص، ووضع أهداف للتنوع بين الجنسين. وتشمل السياسات الوطنية مشروع قانون في الإمارات عام 2018 لضمان حصول الرجال والنساء على أجور متساوية، ومنحت إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر لموظفات الحكومة في العام نفسه، ما زاد الضغط على القطاع الخاص لمماشاة ذلك.

949 عضواً بمجلس سيدات أعمال دبي

أعلن مجلس سيدات أعمال دبي ارتفاع العدد الإجمالي لقاعدة بيانات أعضائه إلى 949 عضواً مع انتهاء الربع الأول من العام الجاري، مسجلاً نسبة نمو في العدد الإجمالي لبيانات أعضائه بلغت حوالي 10%، وذلك ارتفاعاً من 864 عضواً مع نهاية 2018، ما يعكس الدور المهم الذي يمثله المجلس لسيدات ورائدات الأعمال في الإمارة، والخدمات المتنوعة التي يتيحها لأعضائه لتعزيز تنافسيتهم.

13 فعالية

وبرزت خلال الربع الأول من العام جهود متميزة للمجلس في الارتقاء بمهارات الأعضاء وتطويرها وفق أفضل الممارسات العالمية في الأداء المؤسسي، حيث نظم المجلس 13 فعالية متنوعة شملت ورشاً تدريبية وندوات ولقاءات أعمال وبعثات تجارية، هدفت لتعزيز خبرات الأعضاء ورفدهن بالمهارات اللازمة التي تمنحهن أفضلية في سوق العمل، وتسمح لهن بالتطور والنمو وتحسين الأداء التنافسي، حيث بلغ عدد المشاركات في هذه الفعاليات 308 مشاركين ومشاركات.

وتميزت هذه الفعاليات بتنوع مواضيعها وقيمة أهدافها ومخرجاتها، حيث سلطت الضوء على مواضيع أساسية منها مهارات التفاوض الناجح والتخطيط المالي وحماية الأعمال من الجرائم الإلكترونية والأنشطة الاحتيالية وقيادة الأعمال بأسلوب المحترفين ومفاهيم واستراتيجيات التسويق الإلكتروني بالتعاون مع «جوجل» بالإضافة إلى مكونات وعناصر تحفيز النمو والازدهار للأعمال.

ونظم المجلس بعثة تجارية للمشاركة في فعاليات المنتدى المالي الآسيوي الثاني عشر في هونغ كونغ الذي ناقش واقع الاقتصاد العالمي وتأثير التقنيات الحديثة على مسيرة نموه، حيث شكلت هذه المشاركة فرصة لإطلاع المشاركين من كبار قادة الاقتصاد العالمي على الرؤى الاقتصادية المتقدمة لسيدات الأعمال في دولة الإمارات.

مجلس سيدات أعمال عجمان يمكّن عضواته بـ «سيارتي»

أكدت الدكتورة آمنة خليفة آل علي رئيس مجلس سيدات أعمال عجمان، أن المجلس حريص على تنفيذ مبادرات رائدة تدعم بشكل مباشر سيدات الأعمال وعضوات المجلس وتُمكنهن من ممارسة أنشطتهن الاقتصادية.

جاء ذلك على هامش تسليم إحدى المستفيدات من مبادرة «سيارتي» التابعة لمجلس سيدات أعمال عجمان، سيارة بنظام القرض الحسن بعد تسجيلها وتأمينها، بهدف تمكين السيدات المستفيدات من المبادرة في البدء بأعمالهن الخاصة بما يعود بالاستقرار على المستفيدة وأسرتها.

واستفادت 9 سيدات من المبادرة منذ انطلاقها. وخلال الربع الأول من العام الجاري استفادت 24 سيدة أعمال من مبادرة إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، وأكدت رئيسة المجلس أن المجلس لا يتوانى عن تنفيذ مبادرات مبتكرة تواكب التطلعات والطموحات.

رائدات الأعمال البرازيليات يستكشفن الفرص الاستثمارية في الشارقة

استضاف مجلس سيدات أعمال الشارقة التابع لمؤسسة «نماء» للارتقاء بالمرأة، وفداً من سيدات الأعمال البرازيليات، لتعريف رائدات الأعمال البرازيليات بالفرص الاستثمارية والمزايا التي توفرها بيئة الأعمال في الإمارة.

تضمن برنامج الزيارة سلسلة من الاجتماعات بين الوفد الزائر، وعدد من الجهات الحكومية المعنية، مثل دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة، وهيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، لاطلاعهم على إجراءات تأسيس الشركات والمزايا والتسهيلات التي تقدمها هاتان المؤسستان للمستثمرين.

ونُظمت خلال الزيارة ورشة عمل بعنوان «كيف تستخدمين شبكات التواصل الاجتماعي لدعم وتطوير مشروعك الخاص»، حضرها الوفد الضيف إلى جانب عدد من أعضاء مجلس سيدات أعمال الشارقة، قدمتها رائدة الأعمال باتريشا سيلفا، مؤسس مجموعة «آي-تي» في البرازيل.

وتناولت الورشة سبل الاستفادة من الوسائل التكنولوجية، خصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز حضور الشركات في السوق وتوسيع نطاق أعمالها ونشاطاتها التجارية.

وأوضحت الشيخة هند بنت ماجد القاسمي، رئيس مجلس سيدات أعمال الشارقة، أن المجلس نظم هذه الزيارة لاستكشاف فرص واعدة تسهم في بناء شراكات جديدة مع سيدات الأعمال البرازيليات، مشيرة إلى أن الشركات والمشاريع التي تديرها وتملكها سيدات الأعمال في الشارقة أثبتت أنها قادرة على القيام بدور مهمّ في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه، ما يدعو إلى تفعيل هذا الدور بشتى السبل، وعلى نطاق أوسع.

المهارات العالمية تجد ملاذها في الامارات

لم تعد الإمارات وجهة مفضلة وقبلة للمستثمرين ورجال الاعمال فقط و انا اصحت مقصدا ومستقرا وملاذا للعقول والادمغة والمهارات الباحثة عن بيئة محفزة على الابتكار والابداع وتفجير الطاقات الخلاقة.

تصدرت الإمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في احتضان المهارات العالمية عالية الكفاءة، واحتلت المركز 19 عالمياً متفوقة على عدد من الدول العريقة منها إستونيا واليابان وفرنسا وجمهورية التشيك، في تقرير أعدته شركة «KDM Engineering»، ونشره المنتدى الاقتصادي العالمي حديثاً.

وسجلت الإمارات مرتبة متقدمة في مؤشر الجاذبية الفرعي، محتلةً المركز الرابع، فيما حلّت في المركز 12 في مؤشر التمكين الفرعي، والمركز 10 في مؤشر الاحتفاظ الفرعي، والمركز 40 في مؤشر النمو الفرعي.

وقال التقرير: ليس هناك شك في أن الشركات الكبرى ستبذل قصارى جهدها لاستقدام عمال يتمتعون بمهارات عالية حتى لو كان يتحتم عليهم البحث دولياً للعثور على الأفضل، ومع ذلك فإن جزءاً من عملية التوظيف هذه لا تخضع بالضرورة لسيطرتها، والحقيقة أن الدول لديها سياسات مختلفة تؤثر في مدى سهولة اجتذاب الناس وتثقيفهم وتطويرهم.

نادي الكبار

كما انضمت الإمارات إلى قائمة الدول العشر الكبار في سهولة استقدام وتوظيف والاحتفاظ بالقوى العاملة الموهوبة وإنتاجيتها في أسواق العمل المتنافسة حول العالم ضمن مؤشر القوى العاملة الكلي الصادر عن «ManpowerGroup»، محتلةً المركز الأول إقليمياً والمركز 9 عالمياً. واحتلت الدولة مرتبة عالمية متقدمة في مقياس الإنتاجية المتفرع عن المؤشر الكلي، إذ صعدت إلى المركز الخامس في 2018، لتحل محل كندا، تأسيساً على التحسينات التي أدخلت على كفاءة البنية التحتية، وعدد ساعات العمل الأسبوعية القياسية التي عززت رصيد الإمارات في مقياس الإنتاجية.

> الإمارات ضمن العشر الكبار في توظيف وإنتاجية المواهب

حاضنة لأفضل المواهب

و قال تقرير حديث إن الإمارات تعد مقصداً ذا شعبية دائمة للمغتربين الذين يطمحون إلى الانطلاق في حياتهم المهنية أو تعزيزها بفضل الإمكانيات الهائلة التي يوفرها التمويل والتجارة والتبادل التجاري والبيئة الضريبية المنخفضة.

وأضاف موقع iExpats الذي نشر التقرير نقلاً عن نايجل غرين المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة «ديفيري» إحدى أكبر

المؤسسات الاستشارية المالية المستقلة في العالم: «إن دبي وأبوظبي قد تنضمان قريباً إلى لندن ونيويورك وهونغ كونغ في أفضل 10 مراكز مالية عالمية في العالم، بفضل القوانين الحكومية الجديدة التي تؤثر على المغتربين لكنهما ستصبحان مواقع أكثر جاذبية للمواهب العالمية بفضل الحكومة التي تمرر هذه القوانين الجديدة التي تسمح للمغتربين بالبقاء بعد فترة طويلة من تقاعدهم».

وأضاف أنه مع تحوّل دبي وأبوظبي إلى وجهتي استقطاب أكثر جاذبية، فإن توظيف المزيد من أفضل المواهب سيصبح حتماً أسهل للشركات التي تتخذ من الإمارات مقراً لها.

> تقارير دولية: الإمارات وجهة للأعمال وحاضنة لأفضل المواهب

وجهة لرواد الأعمال

أكد كريستوفر ليكورتييه، الرئيس التنفيذي لـ«بزنس فرانس»، وكالة ترويج الصادرات الفرنسية التي تمتلك 87 مكتباً في 124 بلداً أن العديد من المستثمرين ورواد الأعمال من حول العالم يختارون الإمارات كوجهة لهم لإنشاء شركاتهم وإطلاق مشاريعهم الجديدة، بفضل المزايا المتوافرة في الدولة خاصة في مواقع مثل المناطق الحرة في دبي.

وأشار ليكورتييه في مقابلة مع Entrepreneur Middle East إلى ضرورة أن يضع رجال الأعمال الفرنسيين في اعتبارهم أن دولة الإمارات أصبحت تدريجياً رائدة إقليمياً في مجال تطوير التقنيات المبتكرة، بعد أن ضاعفت استثماراتها الكبيرة من أجل جذب اللاعبين الدوليين.

إنترنت الأشياء

وأضاف إن الإمارات وضعت استراتيجيات قوية لتطبيق إنترنت الأشياء بحلول 2020 والتي تقدر بنحو 4.4 مليارات يورو من الاستثمارات، وتحقيق 25% من الرحلات في المركبات ذاتية الخدمة بحلول 2030 وتهدف إلى بناء 25% من المباني مع طابعات ثلاثية الأبعاد بحلول عام 2030..

لافتاً إلى أن « الفرص الرئيسية لرجال الأعمال الفرنسيين تكمن في الطاقات المتجددة، والنقل الذكي، وتحسين البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء ».

وأوضح أن «إكسبو دبي» فرصة مثالية لفرنسا لعرض ابتكاراتها، وتعزيز قيادتها الصناعية والتكنولوجية.

و أكد صندوق النقد أن الإمارات أدخلت تشريعات وأقامت حاضنات ومراكز إبداعية ومسرعات أعمال يمكن من خلالها لشركات التكنولوجيا المالية تجربة أعمالها.

وأشار إلى النظام القانوني، الذي يشجع شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات وعلى تسريع الأعمال التجارية السريعة لأول مسرّع للتقنيات المالية «فين تيك هايف»، التي تم إطلاقها عام 2017. وأشاد الصندوق في تقرير حديث بعنوان « الدمج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، بالدور المتنامي لحكومة الإمارات في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة شركات التكنولوجيا المالية. وأشاد الصندوق بجهود سلطة دبي للخدمات المالية، التي جعلت مركز دبي المالي موطناً لشركات التكنولوجيا المالية التي توفر التمويل للشركات الصغيرة.

> انضمت الإمارات إلى قائمة الدول العشر الكبار في سهولة استقدام وتوظيف والاحتفاظ بالقوى العاملة الموهوبة

مؤشرات واعدة لقطاع التجزئة في الإمارات

يشهد قطاع التجزئة في الإمارات نموا وتطورا ملحوظين ، ويتوقع القطاع المزيد من معدلات النمو في الفترة المقبلة، و يقدر حجم صناعة التجزئة يقدر بـ 202 مليار درهم مع سيطرة شبه كاملة لمبيعات المحال التجارية ونمو واضح للمبيعات عبر القنوات الالكترونية الآخذة بالاتساع.

> نجاح قطاع التجزئة الإماراتي يستند إلى حزمة من العوامل منها توفر قوة شرائية مرتفعة لدى المستهلكين

و تبدو مؤشرات القطاع واعدة وداعمة لكافة القطاعات الاقتصادية عند هذا المستوى من التشغيل على المدى الطويل وستواصل نموها في ظل الزخم المسجل والمخطط له من الفعاليات خلال العام الحالي، والتي غالباً ما تستقطب كبار الموظفين ورجال الأعمال.

ويأتي نجاح قطاع التجزئة الإماراتي مدعوماً بحزمة من العوامل المباشرة وفي مقدمتها حزم الترويج الممتدة على مدار العام بالإضافة إلى التنوع الواسع لقطاع التجزئة وتوفر قوة شرائية مرتفعة لدى كافة فئات المستهلكين، إلى جانب توفر بنية تحتية متطورة تفي بجميع متطلبات الدعم اللوجستي وتوفر تسهيلات كبيرة في الحصول على التأشيرات السياحية.

التوسع إقليمياً

يلفت خبراء القطاع إلى أن تجارة التجزئة في الإمارات تشهد توجهاً متزايداً نحو استكشاف إمكانات النمو في الأسواق المجاورة. مشيرين إلى أن دخول أسواق جديدة يمنح شركات التجزئة فرصاً ثمينة لتنمية إيراداتها، من خلال تعزيز انتشار منتجاتها في أسواق أخرى والابتعاد عن الاعتماد على منطقة دون غيرها، لافتاين إلى أن الدفعة القوية، التي تلقتها مساعي التوسع الجغرافي خلال الأشهر الـ12 الماضية دفعة قوية، بفضل الركائز القوية لقطاع التجزئة، والإصلاحات الاقتصادية الفعّالة، وانتشار المنصات التقنية الجديدة، و هذا التوجه يأتي في ظل أهمية

> حملات الترويج الممتدة على مدار العام تدعم قطاع التجزئة

قطاع التجزئة باعتباره من أبرز المساهمين في الاقتصادات الوطنية في مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يعد أحد القطاعات الرئيسية التي تدفع عجلة التنوع الاقتصادي غير النفطي، ناهيك عن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالرغم من تعرّض بعض شركات التجزئة إلى مجموعة من الضغوطات خلال 2018، إلا أن القطاع حافظ على إمكاناته القوية، وقد أظهرت الدراسات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واصلت تصديها للعراقيل

الجغرافية وتحقيق توسع اقتصادي خلال العام 2018.

> توفر بنية تحتية متطورة تفي بجميع متطلبات الدعم اللوجستي لقطاع التجزئة

منصات متعددة

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع لمبيعات التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي وحدها أن تحقق نمواً بواقع 24 مليار دولار بحلول عام 2023. كما تشير التوقعات إلى أن قطاعات التسوق الإلكتروني، والتسوق عبر الهواتف المتحركة ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الأخرى ستحقق النمو خلال ذات الفترة أيضاً. و ياتي التوسع الجغرافي بفضل السياسات الاقتصادية الطموحة، حيث شرعت حكومات المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية بإيلاء أولوية قصوى لقطاع التجارة الإلكترونية، الذي يمكن وصفه بحديث العهد نسبياً. كما دأبت الحكومة المصرية على إجراء إصلاحات اقتصادية وبنيوية خلال السنوات الثلاث الماضية، وباتت الدولة ترحب بالاستثمار الأجنبي الوارد إليها من قبل نخبة من أضخم علامات التجزئة في المنطقة.

توافر المهارات

وبالرغم من الرغبة الكبيرة لتجار التجزئة في الإمارات في الدخول إلى مناطق جديدة، إلا أنه هذا ليس خياراً فعالاً للجميع وفقاً لخبراء، فهناك مجموعة من الأمور الأساسية التي يجب على الشركة أخذها بعين الاعتبار قبل اتخاذ خطوات توسعية في أسواق أخرى، فبصرف النظر عن دراسات الجدوى الأساسية، و مثل هذا القرار يجب أن يعتمد على عنصر في غاية الأهمية، ألا وهو الكادر البشري. وبالتطرق إلى الكادر البشري لدى شركة ما، فإن توافر المهارات والمواهب المدرّبة يمكن أن يكون قائماً

إلى حد كبير على تخصص الشركة بحد ذاته، فشرائح العملاء في مدن على غرار القاهرة وبيروت وعمان تحتاج إلى متخصصين في خدمة العملاء داخل المتاجر الفعلية، يمتلكون مهارات اللغة والدراية الثقافية العميقة بطبيعة هذه المدن الاجتماعية.

و تحتاج الشركات اليوم إلى النظر نحو العملاء في سياق الشراكات المحلية لا سيما في قطاع التجزئة، حيث يمكن للشركات اكتساب ميزة تنافسية من خلال تأسيس منظومة فريدة ومكمّلة من الشركاء والمنتجات. ويتطلب إنجاز ذلك علاقات مع أطراف أخرى مؤهلة للاعتماد عليها، وهذه غالباً ما تستغرق وقتاً للحصول عليها.

الذكاء الاصطناعي

ويعزز انتشار الأدوات الرقمية السبّاقة من ربحية قطاع التجزئة في المنطقة، ويمكّن العلامات التجارية في الإمارات من استكشاف الأسواق المجاورة بسهولة أكبر ، و هذه الحالة تتجسد بشكل واضح في الذكاء الاصطناعي، إذ يتمكن تجار التجزئة حال توظيفه في نشاطات المبيعات والبيانات التشغيلية من بناء تصور شامل وواضح عما يفضله العملاء ويرغبون به. كما تُصبح أمور مثل جمع البيانات الاقتصادية من طرف ثالث، ورصد أداء المنافسين، وقياس مشاعر المستهلكين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أكثر سهولة ويمكن القيام بها بتكلفة منخفضة.

> «التجزئة» أحد القطاعات الرئيسية التي تدفع عجلة التنوع الاقتصادي و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

التجارة الإلكترونية

يتوقع أن تشهد التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات، نمواً يصل إلى 28.6 مليار دولار بحلول عام 2022، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف حجمها الحالي، وفقاً لتقرير أصدرته «ماستركارد».

و يلفت خبراء القطاع إلى أن إدارة البيانات الفعالة ستؤدي دوراً هاماً في رسم ملامح مستقبل قطاع التجزئة التقليدي والإلكتروني على حد سواء، الأمر الذي أكدته كريستينا روجرز، رئيس قطاع المستهلك العالمي لدى

التجارة الإلكترونية تنافس للزيادة حصتها السوقية حجم صناعة التجزئة في الإمارات يقدر بـ 202 مليار درهم

EY، حيث قالت: «هناك فارق كبير بين التسوق والشراء. ولذلك يجب على العلامات التجارية أن تحرص على الاستفادة من بيانات العملاء لديها من أجل تقديم تجربة غنية لا تقتصر فقط على توفير منتج ما، وإنما تضمن تلبية احتياجاتهم وتحسين الخدمات المقدمة بشكل مستمر».

26.9 مليار دولار حجم قطاع التجارة الإلكترونية في الإمارات

و يرى بانوس ليناردوس، رئيس مجلس إدارة دائرة قادة التجزئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقياان قطاع التجزئة بحاجة مستمرة إلى تبني نهج استباقي يرتكز على التغذية الراجعة من العملاء وإدارة البيانات الفعالة لضمان تقديم تجربة ترتقي إلى رغباتهم وتطلعاتهم، وهو ما سيعزز جسور الثقة بين العملاء والعلامات التجارية الإلكترونية والتجارية.

نمو كبير

توقعت «بيزنس مونيتور إنترناشيونال» للدراسات، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، أن ينمو قطاع التجارة الإلكترونية في الإمارات إلى 26.9 مليار دولار، بما يعادل نسبة 45.6% من القيمة الإجمالية لسوق الشرق الأوسط بحلول عام 2020، وأن تبلغ قيمة سوق التجارة الإلكترونية في المنطقة 48.6 مليار دولار في عام 2022، مقارنة بما يقدر بنحو 17.8 مليار دولار في عام 2018، وتحتل الإمارات حالياً المرتبة الرابعة في العالم في مجال التجارة الإلكترونية.

ووفقاً لبحث جديد أطلقته دبي للتجارة، أنه تم تسجيل ما يقدر بنحو 51 مليار دولار من مبيعات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا في عام 2017.

الأعلى عالمياً

كما أكدت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» الأمريكية للدراسات والبحوث الاقتصادية أن الإمارات تعد أكثر الأسواق جاذبية للتجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، نظراً لارتفاع معدل إنفاق الفرد في الإمارات على المشتريات عبر التجارة الإلكترونية.

وأوضح تقرير نشرته المؤسسة أن الإمارات تقود المنطقة على طريق التحول صوب التسوق الإلكتروني، مضيفاً إن الإمارات ستشهد ازدهاراً هائلاً في التجارة الإلكترونية خلال الفترة المقبلة، حيث من المتوقع أن يكون معدل نمو التجارة الإلكترونية في الإمارات هو الأعلى عالمياً خلال الفترة بين عامي 2018 و2022، وسيبلغ 23%.

الاقتصاد في أرقام

570
مليار درهم

أصول البنوك الوطنية الإماراتية في الأسواق الخارجية بنهاية 2018 موزعة على عدة أسواق عربية وأجنبية، واستحوذت السوق المصرية على المركز الأول من حيث حصتها من أصول البنوك الوطنية الإماراتية المستثمرة بالخارج، وبلغت 51.3 مليار درهم، بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي.وجاءت السوق البريطانية في المرتبة الثانية بحصة بلغت 46.1 مليار درهم، ثم الولايات المتحدة بحصة قيمتها 39.1 مليار درهم، تلاها السوق السعودية بحصة بلغت 39 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2018 ثم جاءت جزر كايمان بحصة بلغت 37 مليار درهم، تلتها السوق التركية بحصة بلغت 25 مليار درهم، ثم الهند بما يقارب 22 مليار درهم تلاها سوق سلطنة عمان بنحو 21 مليار درهم تلاها البحرين بحصة بلغت 19 مليار درهم تقريباً.وتظهر بيانات «المركزي» أن الدولار الأميركي خيم على معظم القروض والتسهيلات التي منحتها البنوك الإماراتية لعملائها بالعملات الأجنبية، حيث بلغت حصة العملة الأميركية نحو 84.5% من إجمالي القروض بالعملات الأجنبية، تلاها اليورو بحصة بلغت 8.6% ثم الجنيه الاسترليني بحصة بلغت 1.6% والين الياباني بنسبة 1.3% وهي نسب انكشاف البنوك الوطنية على العملات الأجنبية بشكل عام بنهاية عام 2018.

13.3
مليار درهم

قيمة التسهيلات المالية «القروض» التي قدمتها البنوك الوطنية لقطاعي الصناعة والأعمال خلال الربع الأول من العام 2019، ما رفع إجمالي التسهيلات للقطاعين إلى 699.1 مليار درهم في نهاية شهر مارس الماضي مقارنة مع 685.8 مليار درهم في ديسمبر 2018. وشكلت التسهيلات المالية التي قدمتها البنوك الوطنية نحو 87% من إجمالي تمويلات الجهاز المصرفي الإماراتي للقطاعين والتي وصلت إلى نحو 805 مليارات درهم في نهاية شهر مارس الماضي وذلك وفقاً لإحصاءات مصرف الإمارات المركزي المخصص لرصد مؤشرات نشاط البنوك في الدولة. وتساوي التسهيلات التي حصل عليها القطاعان خلال الربع الأول من العام 2019 نحو 30.3% من قيمة التسهيلات المقدمة لهما طيلة العام 2018 والبالغة 43.8 مليار درهم. ويعكس حجم التمويلات التي حصل عليها قطاعا الأعمال والصناعة تواصل ارتفاع وتيرة الأنشطة الداعمة للاقتصاد الوطني الذي من المتوقع أن يسجل نمواً بنسب جيدة خلال العام 2019 مقارنة مع العام السابق.

20 تريليون دولار

فوائد اقتصادية تضيفها المدن الذكية بحلول عام 2026. بحسب نتائج تقرير بعنوان «دور المدن الذكية من أجل التنمية الاقتصادية» الذي بين ان مفهوم المدينة الذكية لديه القدرة على تعزيز التنمية الاقتصادية للمدن العالمية بأكثر من 5%. و تكتسب المناقشات حول التأثير الاقتصادي للمدن الذكية زخماً وسط التطورات التكنولوجية والابتكارات المستمرة. وستكون تقنية إنترنت الأشياء المكون الأساسي لمعظم المدن الذكية على وجه الخصوص، مما سيمنحها قيمة اقتصادية محتملة تتراوح بين 3.9 تريليونات دولار و11.1 تريليون دولار سنويًا بحلول 2025 وفقًا لتقديرات «مؤسسة ماكينزي العالمي». وبالنسبة لمنطقة دول التعاون، أظهر تقرير لشركة أيه تي كيرني أن قيمة سوق حلول إنترنت الأشياء خلال العام نفسه ستبلغ 11 مليار دولار، مما يخلق قيمة اقتصادية محتملة تبلغ 160 مليار دولار.

---

268 مليار درهم

قيمة مبيعات قطاع التغليف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام، وفق أحدث بحث نشرته سميثرز بيرا. وشكّل ظهور العديد من منصات التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط، أحد العوامل العديدة التي تعزّز نمو صناعة التغليف في المنطقة، مع ارتفاع قيمة التغليف المستخدم في مجال التجارة الإلكترونية بنسبة 25% في السنة.وأشار التقرير الذي يحمل عنوان مستقبل التغليف العالمي بحلول عام 2020 إلى أن إجمالي استهلاك التغليف (بالقيمة) في المنطقة يشهد نمواً بمعدل سنوي متوسط يبلغ 3.5%؛ مما أدّى إلى زيادة حصة السوق في المنطقة في صناعة عالمية تتوسع بنسبة 3% تقريباً على أساس سنوي.وقالت ليزا ميلبورن، المدير الإداري لمعرض الخليج للطباعة والتغليف لعام 2019: ستهدف الشركات المحلية والعالمية في قطاع التغليف بشكل متزايد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يستمر حجم المبيعات والقيم في الارتفاع.

---

155 مليار دولار

إنفاق المنطقة على تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2018 بحسب التقارير الدولية، و تأتي دولة الإمارات في صدارة دول مجلس التعاون الخليجي في الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات.

و يصل الإنفاق على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الإمارات إلى 62 مليار درهم خلال عام 2018، مقارنة بنحو 60 مليار درهم خلال عام 2017 بنمو نسبته 3%. و تستحوذ الإمارات تستحوذ تقريباً على 27% من إجمالي الإنفاق على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي، والبالغ قيمته نحو 235 مليار درهم «64 مليار دولار» بنهاية العام الجاري، كما تستحوذ الدولة على خُمس إنفاق منطقة الشرق الأوسط على التكنولوجيا خلال العام ذاته.

و تعتبر الإمارات من أولى دول العالم التي خصّصت النطاقات والترددات الراديوية الخاصة بتقنية اتصال الجيل الخامس، و تتمتع الدولة ببنية تقنية قوية للغاية تمكنها من أن تكون الأولى في استخدام شبكات الجيل الخامس وأن تتصدر المنطقة في هذا الاتجاه.

تكنولوجيا الغد

الروبوتات «تستولي على وظائف الامريكيين»

لن تحل "الروبوتات" مكان سائر الأعمال والمهن، لكن ربع الوظائف في الولايات المتحدة سوف تتعطل بشدة بسبب تسريع الذكاء الاصطناعي أتمتة الأعمال الحالية، وفقاً لتقرير جديد لمؤسسة بروكينغ.

واوضح التقرير أن نحو 36 مليون أمريكي يشغلون وظائف تتعرض للأتمتة بشدة – ما يعني أن على الأقل 70% من وظائفهم يمكن أن تقوم بها قريباً الآلات التي تستخدم التكنولوجيا الحالية. من بين أولئك الذين هم أكثر عرضة للتأثر، الطهاة والنوادل وغيرهم في الخدمات الغذائية؛ وسائقو الشاحنات وعاملوا الأعمال المكتبية.

و راى مارك مورو وهو زميل بارز في معهد بروكنغ ومؤلف رئيسي للتقرير، أن "الناس سوف يحتاجون سريعاً لتطوير أو تغيير أو تعديل مهاراتهم". وتوقع أن يكون الجدول الزمني للتغيير "بضع سنوات أو عقدين من الزمن". ولكن من المرجح أن تحدث الأتمتة بسرعة أكبر أثناء فترة الانكماش الاقتصادي المقبل. فالشركات عادة ما تكون حريصة على تطبيق تكنولوجيا خفض التكاليف مايعني تسريح العمال.

جهاز جديد يلتقط البكتيريا في دقائق

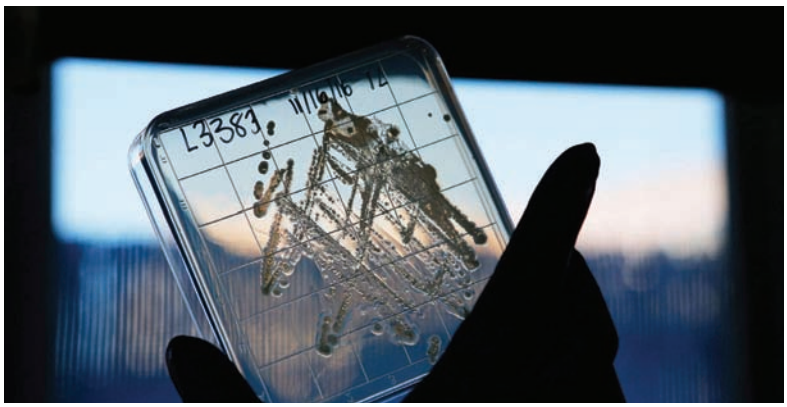

قد ينتهي قريبا العصر الذي يصف فيه الأطباء للمرضى المضادات الحيوية القوية أثناء انتظار نتائج الفحوص المخبرية، بفضل جهاز جديد يوفر هذه النتائج في دقائق. وابتكر هذا الجهاز فريق طبي من جامعة ولاية بنسلفانيا، ووصف في ورقة بحثية نشرتها "الأكاديمية الوطنية للعلوم".

ويستخدم الجهاز الجديد تقنية متناهية الصغر تمسك خلايا بكتيريا وحيدة وتعرضها تحت مجهر إلكتروني. وهو يتيح للأطباء خلال 30 دقيقة تحديد ما إذا كان هناك بكتيريا ومدى قابليتها للمعالجة بالدواء، مقارنة بالتحليل المخبري الذي يحتاج حاليا إلى ما بين 3 و5 أيام لتوفير النتائج.

وقال أستاذ هندسة الطب الحيوي والهندسة الميكانيكية باك كين وونغ الذي شارك في تطوير الجهاز "نحن نصف المضادات الحيوية حاليا حتى في حال عدم وجود بكتيريا". وأوضحت الورقة البحثية أنه إضافة إلى قدرة الجهاز على اكتشاف ما إذا كانت البكتيريا موجودة، يمكنه بدء تصنيف نوعها من خلال تحديد شكل الخلايا.

مشروع «هواوي» السري.. تلفزيون بقدرات خارقة

أشارت تقارير إعلامية إلى أن شركة "هواوي" الصينية تعمل على مشروع إنتاج تلفزيون بدقة "8 كي"، ويدعم الجيل الجديد من شبكات الاتصالات. ونقل موقع "تك رادار" التقني عن "Nikkei Asian Review"، بأن مصادر موثوقة من داخل الشركة كشفت عن خطة "هواوي".

وفي حال صدقت هذه التسريبات، سيكون تلفزيون "هواوي" الأول من نوعه في العالم والذي يدمج بين التقنيتين، بعد عمل الشركة على توريد مكونات أجهزة تلفاز لشركات مثل "هايسنس" و"سكاي ورث" و"تشانغ هونغ". ولن تقتصر قدرات التلفزيون المتميزة على استخدام طيف الجيل الخامس من الاتصالات فقط، وإنما سيكون باستطاعته مشاركة اتصال بسرعة "غيغابت" مثل "راوتر" لاسلكي لأجهزة أخرى في المنزل، وفق ذات المصادر.

وسيكمل جهاز التلفزيون الذي توقعت المصادر إطلاقه هذا العام في الصين، تشكيلة المنتجات التقنية التي تقدمها "هواوي" وتشمل هواتف وكمبيوترات وأجهزة قابلة للارتداء.ويرى خبراء أن فكرة إطلاق تلفزيون بمثل هذه المواصفات تبدو غير منطقية إذ أنه من النادر العثور على فيديوهات بدقة "8 كي"، كما أن انتشار شبكات الجيل الخامس سيتطلب وقتا طويلا.

دراسة.. الملايين يستعملون «أغبى كلمة سر»

خلصت دراسة حديثة، أن ملايين الأشخاص حول العالم يستعملون كلمة سر سهلة للغاية، وهي الأرقام من 1 إلى 6، مما سهل عملية اختراق حساباتهم الإلكترونية.

وأظهرت الدراسة التي أجراها المركز الوطني لأمن المعلومات في بريطانيا، ونشرها على موقعه الإلكتروني، أن كلمة السر "123456"، كانت الأكثر استخداما في الحسابات التي تم اختراقها.

وحللت دراسة المركز بيانات حسابات 23 مليون شخص تعرضت إلى الاختراق، لتجد أن كلمة السر المذكورة، هي الأكثر استخداما بين الملايين من الحسابات.

ومن بين كلمات السر السهلة الرائجة، وفق المركز البريطاني : 123456789، و Passward، وqwerty، و1111111. وأجريت الدراسة بين 12 نوفمبر 2018، و9 يناير 2019، ومزجت بين تحليل البيانات وإجراء المقابلات. ومن بين الأسماء شيوعا للاستخدام في كلمات المرور: مايكل ودانيال وجيسيكا وتشارلي.

مبادرات و مناسبات

«الاقتصاد» تنافس في سباق «سقيا الامل»

شاركت وزارة الاقتصاد في سباق «سقيا الأمل» الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لتكون بذلك أول وزارة اتحادية تشارك في هذه المبادرة الإنسانية.

شارك في فعالية السباق معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، والمهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وعبد الله بن أحمد آل صالح وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية، والوكلاء المساعدون وعدد من المسؤولين ومديري الإدارات والموظفين في وزارة الاقتصاد.

وأثنى معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري على سباق سقيا الأمل، وأكد أن وزارة الاقتصاد تفخر بدعم هذه المبادرة الإنسانية الرائدة والمشاركة

في هذا السباق الذي يعكس الرؤية الإنسانية النبيلة لقيادة دولة الإمارات، ويعزز التفاعل الإنساني والتضامن مع المجتمعات والمناطق التي تعاني صعوبات وشحاً في الحصول على المياه الصالحة للشرب.

ويندرج سباق #سقيا_الأمل تحت مظلة مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، كتحدٍ إنساني مبتكر يهدف إلى إشراك المجتمع في أعمال العطاء من خلال التبرع بالمياه وإيصاله للمناطق التي تعاني شُحّاً في موارد المياه الصالحة للشرب، بحيث تشارك المؤسسات، في القطاعين العام والخاص، عبر موظفيها في هذا السباق الإنساني والتنافس من خلال ضخّ أكبر كمية من المياه عبر جهاز ضخ تفاعلي افتراضي متنقل، على أن تقوم مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بالتبرع بنفس كمية المياه الإجمالية التي تضخُّها كل جهة وكل مؤسسة وإيصالها إلى المحتاجين والمحرومين في المجتمعات الأقل حظاً.

فقرات تراثية جذابة باحتفاء «يوم التراث العالمي»

احتفلت وزارة الاقتصاد بيوم التراث العالمي الذي تزامن مع الاحتفاء بالنصف من شعبان ،شمل الاحتفال بالمناسبتين العددي من الفقرات التراثية بمشاركة مجموعة من الاطفال من أبناء موظفي وكوادر الوزارة.

وشهد الحفل الذي اقيم بمقر الوزارة في ابوظبي بتنظيم من قطاع ريادة الأعمال والملكيه الفكريه وبالتعاون مع إدارة الموارد البشريه و إدارة الشوؤن القانونيه بحضور سعادة يوسف الرفاعي الوكيل المساعد للخدمات المساندة ومدراء الإدارات ،تجاوبا و تفاعلا كبيرا من كوادر

الوزارة وكافة المؤسسات التي تتخذ من برج «ليوا «مقرا لها ،وتم توزيع الهدايا الرمزية والتراثية على الاطفال وكافة المشاركين في الفعالية.

أنشطة و فعاليات

تنظيم معرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

برعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظم البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بوزارة الاقتصاد "معرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Expo" يومي 29 و30 أبريل الماضي في مركز أبوظبي الوطني للمعارض "أدنيك".

حضر افتتاح المعرض في مركز أبوظبي الوطني للمعارض كل من معالي سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة والصناعة ومعالي محمد بن أحمد البواردي وزير الدولة لشؤون الدفاع، ومعالي سارة بنت يوسف الأميري وزيرة الدولة للعلوم المتقدمة، ومعالي الدكتور زكي أنور نسيبة وزير دولة، ومعالي سيف الهاجري رئيس دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي، وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص في الدولة. وجاء المعرض في إطار الشراكة الاستراتيجية مع برامج التمويل الوطنية والمؤسسات المختصة بدعم وتشجيع رواد الأعمال الإماراتيين. وقد وفر المعرض لخبراء القطاع إمكانية الوصول إلى أكثر من 150 عارضاً من مختلف القطاعات.

ملتقى الأعمال الإماراتي الإيطالي يناقش فرص الشراكة

استضافت دبي في ابريل الماضي فعاليات ملتقى الأعمال الإماراتي الإيطالي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي لويجي دي مايو نائب رئيس الوزراء وزير التنمية الاقتصادية والعمل والسياسات الاجتماعية في جمهورية إيطاليا، بحضور عدد من المسؤولين ورجال الأعمال من البلدين.

اقيم الملتقى برعاية وزارة الاقتصاد بالتعاون مع السفارة الإيطالية في الدولة وغرفة تجارة وصناعة دبي وعدد من كيانات الأعمال والاستثمار في إيطاليا، وذلك ضمن برنامج زيارة البعثة الرسمية والتجارية الإيطالية الموسعة إلى الدولة برئاسة معالي لويجي دي مايو وبمشاركة عدد من كبار المسؤولين في الحكومة الإيطالية، إلى جانب ممثلين عن أكثر من 200 من أهم الشركات الإيطالية ووكالات الاستثمار والتجارة في إيطاليا. وبحث الملتقى سبل زيادة التجارة البينية، والتعاون وتبادل الخبرات في مجالات الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبحث فرص الشراكة وتبادل المعرفة في قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية والطاقة المتجددة والصناعات المتقدمة .

المشاركة بـ"قمة اختر أمريكا للاستثمار" 2019 بواشنطن

ترأس معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد وفد الدولة المشارك في أعمال قمة /اختر أمريكا للاستثمار 2019/ التي اقيمت بالعاصمة الأمريكية واشنطن في يونيو الماضي ، بمشاركة دولية واسعة وبحضور إيفانكا ترامب مستشارة الرئيس الأمريكي ولاري كودلو المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض ومدير المجلس الاقتصادي الوطني، ووزير التجارة الأمريكي ويلبر روس، إلى جانب عدد من كبار مسؤولي الحكومة الأمريكية ونخبة من صناع القرار ورؤساء ومسؤولي حكومات ومستثمرين ورجال أعمال من مختلف دول العالم.

وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، إن دولة الإمارات أكبر

مستثمر عربي بالسوق الأمريكية بإجمالي استثمارات تقدر بحوالي 4.8 مليار دولار، مؤكداً على عمق العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين في مختلف المجالات الحيوية ولاسيما في القطاعات التجارية والاستثمارية، حيث سجلت التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين نحو 24.5 مليار دولار نهاية عام 2018.

بحث أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري مع الإتحاد الأوروبي

بحث معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع سعادة باتريزيو فوندي سفير الإتحاد الأوروبي لدى الدولة أوجه التعاون الثنائي القائم بين الجانبين في مختلف المجالات التنموية بالتركيز على تطور الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. جاء ذلك خلال اجتماع عقده معاليه في مقر الوزارة بدبي في يونيو الماضي مع سعادة سفير الإتحاد الأوروبي لدى الدولة والذي تنتهي فترة عمله بالدولة خلال الصيف الجاري.

وتبادل الجانبان وجهات النظر حول الأوضاع الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي والتغيرات المنتظرة في قيادات مؤسسات الإتحادالأوروبي بعد

إتمام الانتخابات البرلمانية الأوروبية العام الجاري. وناقشا عددا من الموضوعات الحيوية على أجندة التعاون الثنائي من بينها التنسيق لاستضافة الإمارات مجلس أعمال تجاري إماراتي - أوروبي مشترك ضمن فعاليات إكسبو 2020 إلى جانب تحريك مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

توطيد الشراكة مع منظمة السياحة العالمية

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، على أهمية الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع السياحي باعتباره أحد المحركات الأساسية لتعزيز التنوع الاقتصادي واستيفاء متطلبات التنمية المستدامة. وأضاف أن دولة الإمارات نجحت في تطوير بنية سياحية متقدمة سواء على صعيد المنتجعات الترفيهية والوجهات الثقافية والرياضية أو في مجال سياحة الأعمال والمعارض والخدمات الفندقية ما ساهم في ترسيخ مكانتها كوجهة سياحية متميزة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه في ابريل

الماضي سعادة زوراب بولوليكاشفيلي الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والوفد المرافق له، بمقر الوزارة بدبي، بحضور سعادة محمد خميس حارب المهيري مستشار وزير الاقتصاد لشؤون السياحة ورئيس لجنة الشرق الأوسط التابعة لمنظمة السياحة العالمية، إلى جانب عبد الله الحمادي مدير إدارة السياحة بوزارة الاقتصاد وعدد من كبار مسؤولي المنظمة.

بحث فرص التعاون الاقتصادي مع التشيك

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات وجمهورية التشيك، وناقش فرص الشراكة وتبادل الخبرات على مستوى القطاعين الحكومي والخاص بما يخدم الأهداف الاقتصادية للبلدين. جاء ذلك خلال استقبال معاليه في ابريل الماضي سعادة ييري سلافيك سفير جمهورية التشيك المعين حديثاً لدى الدولة، حيث رحب معاليه بالسفير التشيكي مؤكداً قوة وتنامي العلاقات الثنائية والاقتصادية بين البلدين، وناقش الجانبان أبرز القطاعات التي تمثل محاور محتملة وواعدة للتعاون المشترك خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح معالي وزير الاقتصاد أن دولة الإمارات حريصة على تعزيز شراكتها مع

أسواق عالمية جديدة بصورة مستمرة، مشيراً إلى أن جمهورية التشيك تمثل وجهة اقتصادية مهمة في منطقة وسط أوروبا، وتتمتع ببنية اقتصادية وصناعية قوية وغنية بفرص التعاون التي يمكن من خلالها بناء شراكة مستدامة ومثمرة مع قطاع الأعمال الإماراتي.

"الاقتصاد" تستضيف مبادرة "مكعب المهارات"

عرض البرنامج الوطني للمهارات المتقدمة، "مهارة تطوير الذات" خلال مبادرة "مكعب المهارات" في مقر وزارة الاقتصاد في دبي، والذي يُعد رحلة استكشافية تقام بالتعاون مع مختلف المؤسسات، والجهات الحكومية في مختلف أنحاء الدولة على مدار 12 شهراً.

وأقيمت الفعالية برعاية وحضور معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ومعالي الدكتور أحمد بن عبدالله حميد بالهول الفلاسي وزير دولة لشؤون التعليم العالي والمهارات المتقدمة.

كما شارك من وزارة الاقتصاد سعادة عبدالله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية وسعادة

عبدالله سلطان الفن الشامسي الوكيل المساعد بالوزارة لقطاع المعالجات التجارية وسعادة يوسف عيسى الرفاعي الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة وحشد من موظفي الوزارة، والمهتمين بتطوير المهارات المتقدمة من مختلف القطاعات.

تعزيز تكامل الاستراتيجيات التنموية بين الإمارات وبريطانيا

استضافت العاصمة البريطانية "لندن" أعمال الدورة الخامسة من اللجنة الاقتصادية المشتركة بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة، بمشاركة وفد رفيع المستوى من الدولة ترأسه سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، بالنيابة عن معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، فيما ترأس الجانب البريطاني البارونة رونا فيرهيد وزيرة الدولة للتجارة وتنمية الصادرات في المملكة المتحدة.

وركزت اللجنة في دورتها الاخيرة التي عقدت في ابريل الماضي على تحقيق التكامل بين الرؤى التنموية للبلدين، من

خلال التركيز على تطوير شراكة اقتصادية على نطاق أوسع في المجالات ذات الأولوية وفقاً لمستهدفات رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية المملكة المتحدة للصناعة والتصدير.

المشاركة في الاجتماع الـ57 للجنة التعاون التجاري الخليجي

ترأس سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية وفد الدولة المشارك في أعمال الاجتماع السابع والخمسين للجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي تستضيفه العاصمة العمانية مسقط تناول جدول أعمال الاجتماع عدداً من البنود الحيوية المتعلقة بجوانب متصلة بقانون نظام براءات الاختراع واختصاصات مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون ومبادرات رواد الأعمال والابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة و غيرها من المحاور.

ضم الوفد سعادة حميد بن بطي المهيري الوكيل المساعد لقطاع الشؤون التجارية، وسعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي الوكيل المساعد لقطاع المعالجات التجارية وسعادة جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية.

بحث تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع الصين

بحث سعادة عبدالله بن أحمد ال صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية خلال استقباله اليوم وفدا من مقاطعة لياونينغ الصينية برئاسة تشين كيوفا سكرتير الحزب الشيوعي الصيني في المقاطعة مجالات وفرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دولة الإمارات والصين عامة ومقاطعة لياونينغ خاصة.

وأكد سعادته خلال اللقاء الذي عقد بمقر الوزارة في أبوظبي في ابريل الماضي أن العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية بين البلدين الصديقين تشهد نموا مستمرا بدعم وتشجيع من قيادتي البلدين وبما يحقق مصالحهما المشتركة . ولفت إلى التطور الكبير الذي شهدته علاقات البلدين في السنوات القليلة الماضية وخاصة في القطاعات والمجالات

الحيوية والهامة وإيجاد شراكات استراتيجية جديدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يخدم ويعزز خطط التنمية في البلدين.

المشاركة في قمة كازان الاقتصادية الدولية 2019

شارك وفد رسمي وتجاري من دولة الإمارات العربية المتحدة في أعمال قمة كازان الاقتصادية الدولية الحادية عشرة بين روسيا والعالم الإسلامي، والتي اقيمت فعالياتها في العاصمة التتارية كازان في ابريل الماضي. وقد افتتح القمة الرئيس منيخانوف بحضور عدد من كبار المسؤولين الحكوميين من الدول المشاركة.

وضم وفد الدولة الذي ترأسه سعادة جمعة محمد الكيت وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لقطاع التجارة الخارجية ـ سعادة الدكتور عبد الرحمن الشايب النقبي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة، ومحمد علي الجناحي، المدير التنفيذي لقطاع تنمية الاستثمار والأعمال في غرفة تجارة وصناعة عجمان،وعدد من لمسؤولين في عدة جهات ، وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الشارقة، وهيئة

الشارقة للاستثمار والتطوير /شروق/، ومركز الإمارات العالمي للاعتماد، وسلطة المنطقة الحرة بمطار دبي /دافزا/.

تنظيم "منتدى تمويل وتأمين وإعادة تأمين الصادرات الإماراتية"

نظمت وزارة الاقتصاد "منتدى تمويل وتأمين وإعادة تأمين الصادرات الإماراتية"، ضمن سلسلة المنتديات التي تنظمها إدارة الترويج التجاري في قطاع التجارة الخارجية بالوزارة تحت عنوان "التجارة والاقتصاد - حلقات الفكر القيادي" وتهدف إلى إثراء الحوار فيما بين المعنيين بالتجارة الخارجية لمناقشة أبرز التحديات والفرص التجارية المطروحة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة والتغييرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي.

افتتح المنتدى سعادة جمعة محمد الكيت، الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية

بوزارة الاقتصاد، وبحضور ماسيموفالسيوني، الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد لائتمان الصادرات إلى جانب نخبة من مسؤولي الحكومة وممثلي القطاع المصرفي والائتماني وعدد من المدراء التنفيذيين.

المشاركة في ملتقى الأعمال الألماني-الشرق أوسطي

أكد سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية أن دولة الإمارات تمتلك اقتصاداً غنياً بالفرص الاستثمارية ويعد الأكثر تنافسية على مستوى المنطقة.

جاء ذلك في كلمة ضمن مشاركته في ختام ملتقى الأعمال السنوي الذي تنظمه "الجمعية الألمانية للأعمال في الشرق الأدنى والأوسط"، والذي عقد بالعاصمة الألمانية برلين بحضور 300 مسؤول حكومي ودبلوماسي ومن المستثمرين ورجال الأعمال من ألمانيا ومنطقة الشرق الأوسط.

وقال سعادته إن الدولة تعمل بشكل مستمر على تطوير مبادرات وبرامج لتعزيز جاذبية بيئة الأعمال داخل أسواقها وتطوير البنية التحتية والتشريعية والتكنولوجية الداعمة لهذا التوجه وهو ما وضعها اليوم في صدارة دول المنطقة على مختلف مؤشرات وتقارير التنافسية العالمية.

تنظيم "منتدى التجارة والاستثمار" في جوهانسبيرغ

نظمت وزارة الاقتصاد "منتدى التجارة والاستثمار رفيع المستوى" في جوهانسبرج والذي كان جزءاً من مشاركة دولة الإمارات العربية في أسبوع التجارة الإفريقي، الذي عقد في الفترة من 23 إلى 26 يونيو الماضي.

ترأس الوفد سعادة عبدالله الصالح وكيل وزارة الاقتصاد فيما شارك في الحدث أكثر من 60 شركة من مختلف القطاعات الرئيسية في الإمارات بما فيها شركات تسهيل خدمات الأعمال التجارية والهيئات التنظيمية الوطنية والإقليمية التي تركز على تعزيز التجارة والاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان هدف الوفد الرسمي للدولة تزويد الشركات الجنوب إفريقية، التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، بالمعلومات المتعلقة بالاستثمار وتسهيل الاتصالات

اللازمة حول ممارسة الأعمال التجارية وفتح منصة للتجارة والتعاون مع الشركات الجنوب أفريقية المهتمة بمتابعة الأعمال والاستثمار في الإمارات.

الإمارات تستضيف منتدى الأونكتاد للاستثمار العالمي 2020

تستضيف العاصمة أبوظبي عام 2020 أعمال منتدى الاستثمار العالمي وأسبوع التجارة الإلكترونية الأول لآسيا التابعين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / الأونكتاد/، فيما تشارك دولة الإمارات رئاسة المؤتمر الوزاري الخامس عشر /للأونكتاد/ والذي تستضيفه دولة بربادوس بمنطقة الكاريبي في نفس العام.

وتأتي استضافة إمارة أبوظبي لهذا الحدث الدولي الأكبر على صعيد الاستثمار والتجارة، في إطار الجهود المشتركة بين وزارة الاقتصاد ودائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي التي قامت بتقديم ملف الاستضافة خلال أعمال الدورة الـ 66 لمجلس التجارة والتنمية "الأونكتاد" الذي عقد مؤخراً في جنيف بحضور موكيسا كيتوي الأمين العام للمؤتمر وممثلين عن الدول الأعضاء.

وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، إن اختيار الدولة لاستضافة الفعاليات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية /الأونكتاد/ خلال عام 2020، هي خطوة تترجم المكانة المتميزة للإمارات كمحور مهم للتجارة والاستثمار في المنطقة، وتخدم توجهاتها في المساهمة بدور مؤثر وفعال في الجهود الإقليمية والدولية لتطوير وتنمية بيئة التجارة والأعمال.

توقيع اتفاقية في مجال حماية الملكية الفكرية مع كوريا الجنوبية

وقعت وزارة الاقتصاد اتفاقية بشأن التكليف بالفحص الموضوعي لبراءات الاختراع داخل الدولة مع كل من المكتب الكوري للملكية الفكرية ومركز تعزيز معلومات براءة الاختراع الكوري وذلك خلال الزيارة التي قام بها وفد من الوزارة إلى العاصمة الكورية سيؤول. وقع الاتفاقية سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية وسعادة بارك وون - جو، مفوض المكتب الكوري للملكية الفكرية.

وأكد سعادة المهندس الشحي أهمية التعاون مع جمهورية كوريا الجنوبية باعتبارها شريكا مهما للوزارة في مجال تعزيز الملكية الفكرية وفحص طلبات براءات الاختراع خاصة وأن كوريا تعد من الدول السباقة في هذه المجالات.

برامج تدريبية لتأهيل الكوادر الوطنية

يواصل "البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة" التابع لوزارة الاقتصاد، عقد البرامج التدريبية لرواد الأعمال الإماراتيين والتي بدأت في شهر يناير من العام الجاري، بهدف تطوير ورفع كفاءة الكوادر الوطنية. ويوفّر البرنامج تقديم ما يقارب 42 برنامج تدريبي ل 3000 رائد عمل إماراتي، بما يساهم في رفع الناتج القومي الاقتصادي وتماشياً مع أهداف "رؤية الإمارات 2021".

ويعمل البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تقديم البرامج التدريبية والتنسيق مع المؤسسات المعنية في الدولة التي تعمل على دعم المبادرات الريادية لتحفيز الشباب المواطن في إيجاد الأفكار المبدعة، وبالتالي تعزيز وتطوير أعمالهم. وتم خلال الأشهر الماضية عقد 16 دورة تدريبية لأكثر من

1115 متدرب إماراتي والتي تمّ تنفيذها على مستوى الإمارات السبعة، مقابل تنفيذ 30 برنامج تدريبي استفاد منها ما يقارب 2200 رائد عمل إماراتي خلال العام الماضي 2018، الأمر الذي يعكس إقبال الشباب الإماراتي إلى المشاركة في هذا البرنامج النوعي والاستفادة من الدورات التدريبية التي يقدّمها.

الاقتصاد" تحتفي بـ " اليوم العالمي للملكية الفكرية "

نظمت وزارة الاقتصاد فعالية في عالم فيراري أبوظبي تحت شعار للذهب نسعى : الملكية الفكرية والرياضة " بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية " الذي يصادف 26 أبريل من كل عام .

جاءت الفعالية انسجاما مع تخصيص المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو احتفالات العام الجاري لدعم جهود التوعية بأهمية الدور الذي تلعبه حقوق الملكية الفكرية في المجال الرياضي. وشهدت الفعالية التي اقيمت في ابريل الماضي مشاركة موظفي الوزارة طلاب المدارس الأنشطة الترفيهية والتثقيفية والرياضية في عالم فيراري أبوظبي والذي

يعد نموذجا متميزا لاستثمار حقوق الملكية الفكرية في عالم الرياضة. وركزت الفعالية على ترسيخ مفهوم الملكية الفكرية لدى مختلف فئات المجتمع في إطار احتفالي متميز إلى جانب دورها في تعزيز وتنمية صناعة الرياضة حول العالم.